دراسات في علوم الحديث

دكتورة/ آمال محمد فتح الله ماضي

أستاذ الحديث المساعد

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

جامعة الأزهر – فرع البنات بالقاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله، فلا مضل له، و من يضلل، فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، و أشهد أن محمداً عبده ورسوله

أما بعد....

فإن خير الحديث كتاب الله تعالى، وخير الهدى هدى محمد – ﷺ – وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة فى النار، ولعلوم الحديث منزلتها بين العلوم الدينية، ولها أهميتها فى معرفة المقبول وغيره من الروايات، والصحيح وغيره من الأحاديث والثقات وغيرهم من الرواة.

وأهل الحديث هم حملة أشرف علم بل أنهم خلفاء الرسول – ﷺ – كما جاء فى الحديث الذي رواه الطبراني قال عليه الصلاة والسلام: «**اللهم أرحم خلفائي قيل: ومن خلفاؤك قال: الذين يأتون من بعدي يروون أحاديثي ويعلمونها الناس**».

ولقد كان من خصائص هذه الأمة أنها عنيت بقرانها عناية لا نظير لها في، من حيث روايته عن رسول الله – ﷺ – بالتواتر وجمعه وتدوينه، وتجويده، وحفظه، وتفسيره، وبيان علومه وأوجه قراءته وأحرفه، حتى كتب فى ذلك آلاف الكتب والمصنفات.

ولما كان الحديث بياناً للقرآن الكريم، ومصدراً من مصادر الشريعة فى بنائها المحكم المتكامل، اقتضي ذلك أن يكون الرسول – ﷺ – هو القدوة الحسنة، وهو الأسوة المباركة، وأن تكون أقواله وأفعاله وأحواله بوصفه رسولاً، داخلة فى نطاق البيان والتشريع، قال تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾ (١) وقال عز وجل: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ (٢) وقوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾ (٣).

(١) سورة النجم: آية ٤.

(٢) سورة الأحزاب: آية ٢١.

(٣) سورة الحشر: آية ٧.

وإذا كان الأمر كذلك: فقد حفظت هذه الأمة عن نبيها بالروايات الصادقة والأسانيد الصحيحة أقواله وأفعاله وأحواله، حتى عرفت الأجيال المتلاحقة – وستعرف إلى يوم الدين – رسول الله ﷺ المبلغ والمبين عن ربه، معلماً ومرشداً، قائداً ومربياً، زوجاً وأباً وصديقاً، وإمام الأئمة الذي أرسله الله رحمة للعالمين.

ولم يتوفر لأمة من أمم الأرض من الدقة العلمية، والتحري الأمين، والحرص على معرفة كل ما يتصل بنبيها صلوات الله وسلامه عليه كالذي توفر لهذه الأمة، حتى إنها لتعرف أدق أحواله، وسمات تصرفاته، كما يكون على بينة من أمرها فى تكوين الفرد والجماعة، وكل لبنة من اللبنات التي قام عليها كيان جماعة كانت نواة خير أمة أخرجت للناس، كل ذلك بالطرق العلمية المستندة إلى تمام التحري والضبط.

وكان من أمانة الرسول المعلم، وحرصه على أن تأخذ الحقائق مواقعها الأمينة فى حياة الأمة، ان دعا إلى وعي ما يسمع عنه وتبليغه، دعوة تتسم بالحرارة والتأكيد، فكان من ذلك قوله داعياً لمن يفعل ذلك: « نضر الله عبداً سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأدَّاها فربَّ حامل فقه غير فقيه، وربَّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه » (١).

وفى رواية أخرى « نضر الله امرءاً سمع منا شيئاً فبلَّغه كما سمعه فربَ مبلّغ أوعى له من سامع » (٢).

والأمر لا يقتصر على الفرد بل الجميع مدعوون على هذا، يبدو ذلك فى خطبة حجة الوداع حين أمر المسلمين أمراً عاماً بالتبليغ، وحمَّل الشاهد أمانة

(١) أخرجه أبو داود فى سننه ٣ / ٣٧١ – ٣٧٢ والترمذي فى سننه: كتاب العلم ٥ / ٢٩ وقال هذا حديث حسن صحيح وابن ماجه فى سننه ١ / ٨١ – ٨٥، ٢ / ١٠١٥ – ١٠١٦ والدرامي فى سننه ٣ / ٧٥ وأحمد بن حنبل فى مسنده ٥ / ١٨٣ وابن عبد البر فى جامع بيان العلم وفضله ١ / ٣٩ وابن حبان فى صحيحه ١ / ٢٢٥ – ٢٢٦ والحاكم فى المستدرك ١ / ٢٨٦ – ٢٨٧ وقال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وأقره الذهبي.

(٢) نفس التخريج السابق.

إيصال ما سمع إلى الغائب وذلك قوله: « إلا فليبلغ الشاهد منكم الغائب، فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى منه » [١] وقال: « فليبلّغ الشاهد الغائب فرب مبلغ أوعى من سامع » [٢].

ولقد نعجب حين نراه لا يفرق فيما ينقل عنه بين حالات الرضي وحالات الغضب، ولكن لا يهولنا الأمر فإنه لا ينطق عن الهوى، ومن كان كذلك لم يكن منه إلا الحق ؛ فقد ورد أن عبد الله بن عمرو بن العاص كان يكتب كل شيء يسمعه من رسول الله ﷺ فنهته قريش، فذكر ذلك للرسول ﷺ فقال: « اكتب فوالذي نفسي بيده، ما خرج مني إلا حق » [٣] ولكن بجانب ذلك لابد أن يكون الناقل أميناً صادقاً ؛ ففي الحديث المتواتر « من كذب عليّ فليتبوأ مقعده من النار».

ولقد كان المسلمون عند هذه الدعوة، فسلك علماؤهم كل السبل التي توصل إلى تحقيق هذا الذي أدركوه ودعا إليه رسول الله صلوات الله وسلامه عليه، فكانوا أمناء في التحمل، أمناء في الرواية والتبليغ، فرووا أحاديث رسول الله ﷺ على مراتبها في الصحة والقبول، وأدوا الأمانة على أكمل وجه، ولم يكن هذا الأمر بالمرتقي السهل، ولا المنال الذي يوصل إليه ببساطة ويسر، فقد كلفهم مرحلة بعد مرحلة وجيلاً بعد جيل، الكثير من العناء والصبر، مع الدقة المتناهية والأمانة في التحمل والأداء، حتى عرف صحيح الحديث من سقيمة، ووضعت لذلك القواعد ونسقت المناهج، وكان من أبرز مظاهر العناية بهذا الأمر الخطير علم « **أصول الحديث** » الذي بحث فيه العلماء أحوال سند الحديث ومتنه، فتوثقوا من كل راو من الرواة ومن سلامة روايته، ونظروا في نص الحديث من خلال الشريعة وقيمها.

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه: كتاب العلم: باب رقم (٧) والترمذي في كتاب العلم: باب رقم (٧).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب العلم: باب النبي ﷺ رب مبلغ أوعى من سامع ١ / ٢٦ وفي كتاب الحج باب رقم (١٣٢).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه: كتاب العلم: باب رقم ٣، والدارمي في سننه: المقدمة باب رقم ٤٣، وأحمد بن حنبل في مسنده ٢ / ١٦٢، ١٩٢.

وسأعرض فى الصفحات التالية لطرف من هذا العلم بالقدر الذي يفيء بحاجة دراس النصوص، ليكون فى مقدور الدارس التعرف من خلال قواعده على الحديث المقبول الذي يصلح لأن يلتزم مضمونه ويعمل به.

فإذا كنا بحاجة إلى مضمون الحديث وفكره، فإن من الضروري أن يكون بأيدينا مفتاح ما به نعرف قوة الحديث أو ضعفه لأمر آخر يتعلق بالشكل والأسلوب، لأن كون الحديث مقبولاً يفتح الطريق ضمن حدود معينة للاستشهاد به على اللغة، من أجل أنه كلام أفصح من نطق بالضاد، كما يكون بالنسبة لطلاب الأدب ورواد البلاغة والبيان معيناً صادقاً للإبداع الفني، ونبعاً يفيض بالجمال والسحر البياني بعد كتاب الله عز وجل.

لذا فقد استعنت بالله عز وجل، وقمت ببيان بعض بحوث هذا العلم محاولة تحليلها فى دقة واستيعاب مع الإيضاح لما غمض منها وضرب الأمثلة لما يحتاج إلى أمثلة من قواعد هذا العلم وسميت البحث (دراسات فى علوم الحديث) وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب، وأسأل الله تعالى أن ينفع به طلاب العلم وإن يجعله عملاً خالصاً لوجهه الكريم وأن يثيبني عليه مغفرة لي ولوالدي ولسائر المسلمين، وصلي الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

تعريف علوم الحديث وبعض المصطلحات المتعلقة بها ويكثر استعمالها فى هذا الفن

١) **علم الحديث رواية**:

علم يشتمل علة أقوال النبي ﷺ وأفعاله [١] وتقريراته وروايتها وضبطها وتحرير ألفاظها.

فموضوعه: ذات النبي ﷺ من حيث أقواله وأفعاله وتقريراته وروايتها الخلقية والخلقية.

٢) **علم الحديث دراية**:

علم يعرف منه حقيقة الرواية، وشروطها وأنواعها [٢]، وأحكامها، وحال الرواة، وشروطهم، وأصناف المرويات، وما يتعلق بها.

وقيل هو علم يعرف به أحوال الراوي والمروي من حيث القبول والرد.

فموضوعه: الراوي والمروي من حيث القبول والرد.

وفائدته: معرفة ما يقبل وما يرد من الأحاديث النبوية، وهو أيضا من أشرف العلوم حيث يتميز به المقبول والمردود [٣].

شرح التعريف:

حقيقة الرواية: المراد بها نقل السنة ونحوها وإسناد ذلك إلى من عزى إليه بتحديث أو إخبار وغير ذلك.

وشروطها: أي تحمل راويها لما يرويه بنوع من أنواع التحمل من سماع أو عرض أو إجازة ونحوها.

وأنواعها: الاتصال والانقطاع ونحوهما.

وأحكامها: القبول والرد.

وحال الرواة: العدالة والضبط والجرح.

وشروطهم: أي فى التحمل والأداء.

---

(١) تدريب الراوي ص ٤٠.

(٢) المرجع السابق.

(٣) الميسر فى علوم السنة ص ٦٩ – ٧١ للأستاذ الدكتور / عبد الحكم عتلم.

وأصناف المرويات: المصنفات من المسانيد والمعاجم والأجزاء [١] وغيرها.

وما يتعلق بها: هو معرفة أهلها.

وعرف الشيخ عز الدين بن جماعة [٢] علم الحديث أو مصطلح الحديث بأنه:

« علم بقواعد وأصول يُعرف بها أحوال السند والمنن من حيث القبول والرد ».

وقال شيخ الإسلام أبو الفضل بن حجر: أولى التعاريف له أن يقال: القواعد المعرفة بحال الراوي والمروي.

غايته :

وغاية هذا العلم تتضح فى استخدامه كوسيلة يتوصل بها إلى معرفة المقبول الذي يعمل به، والمردود الذي لا يعمل به، وغاية ذلك الفوز بسعادة الدارين حيث اتضحت السنة الصحيحة التي هي الأصل الثاني للتشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم مباشرة [٣].

ثمرته :

تمييزُ الصحيح من السقيم من الأحاديث.

الحديث فى اللغة:

الجديد وهو ضد القديم وقد استعمل فى قليل الخبر وكثيرة ويجمع على أحاديث كما قال تعالى: ﴿ فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُوا۟ صَٰدِقِينَ ﴾ [٤].

---

(١) المسانيد: جمع مسند وهي الكتب التي جمع فيها حديث كل صحابي على حدة مرتبين على حروف الهجاء أو على القبائل أو السابقة فى الإسلام وغير ذلك.

والمعاجم جمع معجم: وهي ما تذكر فيها الأحاديث على ترتيب الصحابة أو الشيوخ أو البلدان.

والجزء: هو ما جمع فيه الأحاديث المروية عن رجل واحد من الصحابة أو من بعدهم أو هو ما جمع مطلباً واحداً مثل: الفوائد الحديثية والوحدانيات والأربعينات وغير ذلك.

(٢) تدريب الراوي ١ / ٤٠.

(٣) تدريب الراوي ١ / ٤١.

(٤) الطور: ٣٤ .

قال ابن منظور: الحديث الجديد من الأشياء والحديث الخبر يأتي على القليل والكثير والجمع أحاديث كقطيع واقاطيع وهو شاذ على غير قياس.

قال الفراء: نرى أن واحد الأحاديث أحدوثة ثم جعلوه جمعاً للحديث.

قال ابن برى: ليس الأمر كما زعم الفراء لأن الأحدوثة بمعنى الأعجوبة يقال قد صار فلان أحدوثة فأما أحاديث النبي ﷺ فلا يكون واحدها إلا حديثاً ولا يكون أحدوثة.

قال: وكذلك ذكر سيبويه فى باب ما جاء جمعه على غير واحده المستعمل كعروض وأعاريض وباطل وأباطيل [1].

الحديث فى الاصطلاح:

أ- مذهب الجمهور هو ما أضيف إلى الرسول ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية أو حكماً حتى الحركات والسكنات فى اليقظة والمنام وكذلك ما أضيف إلى الصحابة والتابعين من قول أو فعل فيشمل المرفوع والموقوف والمقطوع.

قال شيخ الإسلام ابن حجر: المراد بالحديث فى عرف الشرع ما يضاف إلى النبي ﷺ وكأنه أريد به مقابلة القرآن لأنه قديم [2].

قال الحافظ السخاوي: الحديث فى الاصطلاح ما أضيف إلى النبى ﷺ قولا أو فعلا أو تقريراً أو صفة حتى الحركات والسكنات فى اليقظة والمنام فهو أعلم من السنة أو هما مترادفان [3].

---

(١) لسان العرب لابن منظور ٢ / ٧٩٧ ط دار المعارف – تدريب الراوي للسيوطى ١ / ٤٢ ط دار الكتب الحديثة، فتح المغيث للسخاوى ١ / ١٢، قواعد التحديث للقاسمي ص ٦١ ط دار النفائس.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر ١ / ١٩٣ ط دار المعرفة، تدريب الراوي ١ / ٤٠.

(٣) فتح المغيث للسخاوي ١٢/١ ط العاصمة.

قال صاحب النخبة النبهانية: الحديث فى اصطلاح جمهور المحدثين يطلق على قول النبى ﷺ تصريحاً أو حكماً وعلى فعله وعلى تقريره وكذلك وصفه وخلقه ﷺ وكذلك الأيام [١].

قال السيوطي: قال الطيبي: الحديث أعم من أن يكون قول النبى ﷺ والصحابى والتابعى وفعلهم وتقريرهم.

ب- الرأي الثانى هو أضيف إلى الرسول ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أوصفة خلقية أو خلقية فيطلق على المرفوع فقط.

ج- الرأي الثالث: هو ما أضيف إلى الرسول ﷺ من قول أو فعل.

قال السيوطى: وقيل لا يطلق الحديث على غير المرفوع إلا بشرط التقييد[٢] فيقال هذا حديث موقوف على عمر مثلا.

٢- الخبر:

الخبر فى اللغة: **النبأ وجمعه أخبار** [٣].

اصطلاحاً: فيه ثلاثة أقوال:

الأول: قال شيخ الإسلام ابن حجر الخبر عند علماء هذا الفن مرادف للحديث أي أن معناهما واحد فيراد به المرفوع والموقوف والمقطوع فيشمل ما رفع إلى النبى ﷺ وما أضيف إلى الصحابى، وما وقف به على التابعى.

الثانى: مغاير له: فالحديث ما جاء عن النبى ﷺ والخبر ما جاء عن غيره. ومن ثم قيل لمن يشتغل بالتواريخ وما شاكلها الاخباري ولمن يشتغل بالسنة النبوية المحدث. فيختص الحديث بالمرفوع والخبر يشمل الموقوف والمقطوع.

الثالث: قيل بينهما عموم وخصوص مطلق فكل حديث خبر من غير عكس[٤] أي أن الخبر أعم من الحديث لأن الحديث ما جاء عن النبى ﷺ، والخبر ما جاء عنه ﷺ أو عن غيره.

---

(١) النخبة النبانية شرح المنظومة البيقونية ص ٦ – ط صبيح.

(٢) تدريب الراوي ١/٤٠، ٤٢، ٤٣.

(٣) لسان العرب ٢/١٠٩٠.

(٤) قواعد التحديد للقاسمي ص ٦٢، شرح نخبة الفكر ص ٣.

وقيل لا يطلق الحديث على غير المرفوع إلا بشرط التقييد فيقال: هذا حديث موقوف على عمر مثلا [١].

٣ـ السند:

لغة: ما أرتفع من الأرض فى قبل الجبل أو الودي والجمع أسناد لا يكسر على عير ذلك – وفلان سند أي معتمد واسند الحديث رفعه والمسند من الحديث ما اتصل إسناده حتى يسند إلى النبى ﷺ قال الجوهري: السند ما قابلك من الجبل وعلا عن السفح [٢].

فالسند لغة المعتمد وسمى كذلك لأن الحديث يستند إليه ويعتمد عليه.

اصطلاحا: هو الإخبار عن طريق المتن. قال ابن جماعة وأخذه أما من السند، وهو ما ارتفع وعلا من سفح الجبل، لأن المسند يرفعه إلى قائله أو من قولهم: فلان سند أي معتمد [٣]، فسمى الإخبار عن طريق المتن سندا لاعتماد الحفاظ فى صحة الحديث وضعفه عليه وقال ابن جماعة أيضا: المحدثون يستعملون السند والإسناد لشيء واحد [٤].

٤ـ الإسناد:

لغة: **مطلق الأخبار**

اصطلاحا: **لع معنيان**:

أ– عزو الحديث إلى قائله مسنداً. أي نسبة الحديث إلى قائله وعليه فيكون الإسناد مغاير للسند.

قال البد بن جماعة والطيبي والإسناد هو رفع الحديث إلى قائله: قال الطيبي وهما (أي الإسناد والسند) متقاربان في معنى اعتماد الحفاظ عليهما فى صحة الحديث وضعفه [٥].

---

(١) تدريب الراوي ٤٢/١ – ٤٣، ١٨٤/١.

(٢) لسان العرب ٢١١٤/٣، قواعد التحديث للقاسمى ص ٣٦.

(٣) قواعد التحديث للقاسمى ص ٣٦.

(٤) تدريب الراوي ٤١/١، الموازنة بين الصحيحين للأستاذ نور الدين عتر ص ٧٠– ٧١.

(٥) تدريب الراوي ٤١/١ .

ب- سلسلة الرجال الموصلة للمتن، وهو بهذا المعنى مرادف للسند في اعتماد الحفاظ فى صحة الحديث وضعفه عليه.

قال الحافظ ابن حجر [1]: الإسناد هو الطريق الموصلة إلى المتن، فيكون الإسناد بمعنى السند.

فائدة الإسناد وكونه خصيصة من خصائص الأمة الإسلامية:

إسناد الحديث من أجل الأمور التي عنيت بها الأمة الإسلامية حتى كانت خصيصة لها، وليست لغيرها من الأمم السابقة، وهو سنة بالغة مؤكدة، فعلى المسلم أن يعتمد عليه فى نقل الحديث والأخبار. فالعلماء لا يقبلون الحديث إلا بإسناده، وبعد البحث والفحص الدقيق عن رواته وبلغوا فى هذا الأمر غاية ما يتصوره الفكر من كمال الدقة وعمق البحث فعن محمد بن سيرين أنه قال: (إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم)

قال ابن المبارك: "الإسناد من الدين ولو لا الإسناد لقال من شاء ما شاء "

وعنه أيضا أنه قال: " بيننا وبين القوم القوائم يعنى الإسناد "[2].

وقال الثوري: الإسناد سلاح المؤمن

وتضاعفت عناية المسلمين بالإسناد بعد أن هيت رياح الفتنة واشتعلت نيران الفرقة وظهرت البدع فاحتاط الصحابة والتابعون ومن بعدهم من تلك الشيع الضالة أن تدس فى الحديث أو تختلق فراحوا يفتشون عن إسناد الحديث ويبحثون فى رجاله وأحوالهم. عن عاصم الأحول عن ابن سيرين أنه قال: " لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم " [3].

---

(١) شرح نخبة الفكر ص ٢٦.

(٢) الأحاديث الثلاثة أخرجها الإمام مسلم فى مقدمة صحيحة: باب بيان أن الإسناد من الدين ٨٤/١، ٨٧، ٨٨ كما أخرج الحديث الثانى منها الإمام الترمذى في اخر سننه: أبواب العلل ٣٠٧/١٣ بنحوه.

(٣) صحيح مسلم: الباب السابق ٥٨٤/١ وسنن الترمذى بالموضع السابق: بمعناه.

وقد حرص المسلمون فى عصر النبوة على حفظها فى صدورهم، ونشرها فى مجتمعاتهم وروايتها عند الحكم على نوازلهم وأحداثهم [١].

٥- المتن :

لغة: قال ابن منظور: المتن من كل شيء ما صلب ظهره والجمع متون ومتان ومتن كل شيء ما ظهر منه – والمتن ما أرتفع من الأرض واستوى وقيل ما ارتفع وصلب – ويجمع متن على متون [٢].

اصطلاحا: قال الحافظ ابن حجر: المتن هو غاية ما ينتهي إليه الإسناد من الكلام [٣] أي هو نص الحديث المروى.

قال الطيبي: هو ألفاظ الحديث التي تقوم بها المعانى [٤].

قال ابن جماعة: هو ما ينتهي إليه غاية السند،أو من متنت الكبس: إذا شققت جلده بيضته واستخرجتها فكأن المسند استخرج المتن بسنده،أو من المتن وهو ما صلب وارتفع من الأرض،لأن المسند يقويه بالسند ويرفعه إلى قائله، أو من تمتين القوس أي شدها بالعصب، لأن المسند يقوى الحديث بسنده [٥].

(١) تدريب الراوي ٤٤٣/١.

(٢) لسان العرب ٤١٣٠/٦.

(٣) شرح نخبة الفكر ص ٢٦ ونزهة النظر ص ٤٩ وتدريب الراوي ٤٢/١.

(٤) المرجع السابق.

(٥) تدريب الراوي ٤٢/١، ٤٣، ١٨٢/١.

تقسيم الخبر باعتبار تعدد طرقه وعدم تعددها

تقدم تعريف الخبر والحديث وعلمنا أن الخبر مرادف للحديث وعرف الجمهور الخبر بأنه ماأضيف إلى النبى ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية حقيقية أو حكماً. وكذلك ما أضيف إلى الصحابة والتابعين من قول أو فعل و الخبر بهذا المعنى وباعتبار وصوله إلينا ينقسم إلى قسمين:

١- متواتر.

٢- آحاد.

وذلك يرجع إلى تعدد الطرق وعدم تعددها.

- فإن كان الخبر له طرق بلا حصر عدد معين فهو المتواتر.
- وإن كان له طرق محصورة بعدد معين فهو الآحاد.

أولاً: الخبر المتواتر

تعريفه:

لغة: هو اسم فاعل مشتق من التواتر أي التتابع يقال تواتر المطر أي تتابع نزوله، تواترت الإبل وكل شيء إذا جاء بعضه فى أثر بعض فالتواتر عبارة عنتتابع أشياء واحد بعد واحد بينهما مهلة ومنه قوله تعالى ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا﴾[١] أي واحدا بعد واحد بينهما فترة.

اصطلاحاً: هو الحديث الذي رواه جمع عن يحيل العقل تواطؤهم على الكذب أو أن يقع منهم مصادفة عن مثلهم من أول الإسناد إلى آخره [٢]

شرح التعريف:

أى هو الحديث أو الخبر الذي يرويه في كل طبقة من طبقات سنده عدد كثير يحكم العقل عادة باستحالة أن يكون أولئك الرواة قد اتفقوا على اختلاف هذا الخبر عمداً أو سهواً.

شروطه:

يتبين من التعريف السابق أن التواتر لا يتحقق إلا بشروط:

---

(١) سورة المؤمنون: أية ٤٤.

(٢) قواعد التحديث للقاسمى ص ١٥٠.

١- أن يرويه عدد كثير وقد أختلف العلماء فى أقل الكثرة على أقوال كثيرة الراجح أنه عشرة أشخاص [١].

٢- أن تتحقق هذه الكثرة في كل طبقة من طبقات السند.

٣- أن تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، وذلك كأن يكونوا من بلاد مختلفة، وأجناس مختلفة، ومذاهب مختلفة، وما شابه ذلك، وبناء على ذلك فقد يكثر عدد المخبرين ولا يثبت للخبر حكم المتواتر وقد يقل العدد نسبياً ويثبت للخبر حكم المتواتر وذلك حسب أحوال الرواة.

٤- أن يكون الخبر الذي نقلوه مما يدرك بالحس من سماع أو رؤية كقولهم سمعنا أو رأينا أو لمسنا، أما إن كان مستند خبرهم العقل كالقول بحدوث العالم مثلاً، فلا يسمى الخبر حينئذ متواترا.

حكمه:

إذا استوفى الخبر المتواتر جميع شروطه فإنه يفيد العلم اليقينى الضروري الذي يضطر الإنسان إلى التصديق به تصديقاً جازماً. كمن يشاهد الأمر بنفسه، كيف لا يتردد فى تصديقه، فكذلك الخبر المتواتر لذلك كان المتواتر كله مقبولاً، ولا حاجة إلى البحث عن أحوال رواته، ولا يعتبر فيه عدد معين فى الأصح [٢].

والعلم نوعان:

أ- علم ضروري وهو الذي لا يتوقف على نظر واستدلال بل يضطر الإنسان إليه حيث لا يمكنه دفعه يحصل لكل سامع.

ب- العلم النظري المتوقف على النظر والاستدلال.

لأن العلم النظري هو ترتيب أمور معلومة أو مظنونة يتوصل بها إلى علوم أو ظنون – ولا يحصل لكل سامح بل يحصل لمن فيه أهلية النظر والاستدلال.

حكم العمل بالخبر المتواتر:

---

(١) تدريب الراوي ١٧٧/٢.

(٢) قواعد التحديث للقاسمي ص ١٥١.

ولما كان الخبر المتواتر يفيد العلم الضروري وجب العمل به. وكان صالحاً للاحتجاج به فى إثبات العقائد والحكام الشرعية.

أقسامه:

ينقسم الخبر المتواتر إلى قسمين: لفظي ومعنوي:

١- المتواتر اللفظي: هو ما تواتر لفظه ومعناه بأن ينقل إلينا بلفظ النبى ﷺ مثل حديث: " من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار " [(١)] فقد روى هذا الحديث بضعة وسبعون صحابياً. وحديث الحوض، رواه خمسون ونيف، وحديث المسح على الخفين رواه سبعون.

٢- المتواتر المعنوي: هو ما تواتر معناه دون لفظه وذلك بأن ينقل جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب وقائع مختلفة تشترك فى أمر يتواتر ذلك الأمر المشترك. كما إذا نقل رجل عن على مثلا أنه أعطي بقرة وآخر أنه أعطى خروفا وآخر أنه أعطى فرساً وهلم جرا فيتواتر القدر المشترك بين أخبارهم وهو (الإعطاء) لأن وجوده مشترك فى جميع هذه القضايا.

مثال المتواتر المعنوي: أحاديث رفع اليدين فى الدعاء:

فقد ورد عنه ﷺ نحو مائة حديث فيه أنه (رفع يديه فى الدعاء) لكن هذه الأحاديث فى قضايا مختلفة فكل قضية منها لم تتواتر والقدر المشترك فيها وهو الرفع عند الدعاء تواتر باعتبار مجموع الطرق [(٢)].

ويلاحظ أن مبحث الحديث المتواتر من مباحث أصول الفقه لا من مباحث علوم الحديث.

---

(١) أخرجه البخاري فى صحيحه: كتاب العلم: باب إثم من كذب على النبى ﷺ ٢٠٢/١ (فتح الباري) ومسلم فى المقدمة ١٠/١. وابن حبان فى صحيحه: كتاب الرقاق: باب البيان بأن الشيطان قد يعقد على مواضع الوضوء ١٩٤/٢ (الإحسان) بلفظ من " تعمد على كذبا" كما أخرجه ابن حبان بلفظه برقم ٥٢٢. وبهذا يتبين أن هذا الحديث وإن كان متواترا إلا أنه لم يرد على لفظ واحد بل اختلف الرواة فى لفظه.

(٢) تدريب الراوى ١٨٠/٢، ١٨١، قواعد التحديث للقاسمى ١٥١، ١٥٢.

قال ابن الصلاح: ومن المشهور المتواتر الذي يذكره أهل الفقه وأصوله وأهل الحديث لا يذكرونه باسمه الخاص المشعر بمعناه الخاص، وإن كان الخطيب البغدادي قد ذكره ففي كلامه ما يشعر بأنه اتبع فيه غير أهل الحديث. ولعل ذلك لكونه لا تشمله صناعتهم ولا يكاد يوجد في روايتهم [١].

قال العراقي عن الخبر المتواتر: وليس من مباحث هذا الفن فإنه لا يبحث عن رجاله لكونه لا دخل لصفات المخبرين فيه ولذلك لم يذكره من المحدثين إلا القليل كالحاكم والخطيب فى أوائل الكفاية وابن عبد البر وابن حزم [٢].

عدد الأحاديث المتواترة:

يوجد عدد لا بأس به من الأحاديث المتواترة، منها حديث المسح على الخفين، وحديث رفع اليدين فى الصلاة وحديث رفع اليدين فى الصلاة وحديث نصر الله امرأً سمع مقالتى، **حديث** أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، **وحديث** الحوض وحديث كل مسكر حرام وحديث من بنى لله مسجداً بنى الله له بيتاً في الجنة وغيرها كثير [٣] لكن لو نظرنا إلى عدد أحاديث الآحاد لوجدنا أن الأحاديث المتواترة قليلة جداً بالنسبة لها.

أشهر المؤلفات فيه:

لقد اعتنى العلماء بجمع الأحاديث المتواترة، وجعلها فى مصنفات مستقلة ليسهل على الطالب الرجوع إليها فمنها:

١- الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة، للسيوطى وهو مرتب على الأبواب.

٢- نظم المتناثر من الحديث المتواتر: لمحمد بن جعفر الكتاني المتوفي (١٣٤٥هـ).

(١) مقدمة ابن الصلاح ١٣٥.

(٢) فتح المغيث للسخاوى ٣/٣٦.

(٣) تدريب الراوي ٣/١٧٩، ١٨٠، ١/١٩٠، ١٩١.

٣- اللآلى المتناثرة فى الأحاديث المتواترة. تأليف الإمام أبي عبد الله محمد بن محمد بن على بن طولون الدمشقي (ت ٩٥٣هـ) ضمنه ثلاثمائة حديث وعشرة أحاديث مما هو متواتر لفظاً ومعنى [١].

٤- لقط اللآلئ المتناثرة فى الأحاديث المتواترة للشيخ محمد مرتضى الحسيني الزبيدى المصري المتوفى سنة خمسة ومائتين وألف.

٥- الفوائد المتكاثرة فى الأخبار المتواترة – للإمام السيوطى رحمه الله تعالى. رتبه على الأبواب وجمع فيه ما رواه من الصحابة عشره فصاعدا مستوعبا فيه كل حديث بأسانيد و طرقه و ألفاظه فجاء كتابا حافلا لم يسبق كما قال الى مثله

وقد ذكر السيوطى هذا فى خطبة كتابه الأزهار المتناثرة[٢].

(١) الرسالة المستطرفة للكتانى ص ١٩٣، ١٩٤.

(٢)نظم المتناثر فى الحديث المتواتر للشيخ الكتانى ص ٨ و هامش تدريب الراوى ١٧٩/٢.

ثانيا: خبر الآحاد

تعريف:

لغة: الآحاد جمع أحد بمعنى الواحد، وخبر الواحد هو ما يرويه شخص واحد.

اصطلاحا: هو ما لم يجمع شروط المتواتر [١]، سراء كان الراوي له واحداص أو أكثر أو هو الخبر الذي لم تبلغ نقلته فى الكثرة مبلغ التواتر سواء كان المخبر واحد أو اثنين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة إلى غير ذلك من العداد التي تشعر بأن الخبر دخل في حيز المتواتر [٢].

فكل ما ليس متواتراً عند الجمهور يحكم عليه بأنه حديث أو خبر آحاد.

حكمه:

يفيد العلم النظري أي العلم المتوقف على النظر والاستدلال.

قال النووي رحمه الله تعالى: فى شرح مقدمة مسلم [٣]: " نبه مسلم رحمه الله تعالى على القاعدة العظيمة التي سيبنى عليها معظم أحكام الشرح، وهو وجوب العمل بخبر الواحد، فينبغى الاهتمام بها، والاعتناء بتحقيقها.

وقد أطنب العلماء رحمهم الله في الاحتجاج لها، وإيضاحها، وأفرادها جماعة من السلف بالتصنيف واعتنى بها أئمة المحدثين. وأول من بلغنا تصنيفه فيها الإمام الشافعي رحمه الله وقد تقررت أدلتها النقلية والعقلية في كتب أصول الفقه ؛ ونذكر هنا طرفاً فنقول: اختلف العلماء في حكمه.

فالذى عليه جماهير المسلمين من الصحابة والتابعين، فمن بعدهم من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول، أن خبر الواحد الثقة حجة من حجج الشرع يلزم العمل بها،ويفيد الظن ولا يفيد العلم ؛ وأن وجوب العمل به عرفناه بالشرع لا بالعقل. وذهبت القدرية والرافضة وبعض أهل الظاهر إلى أنه لا يجب العمل به، ثم منهم من يقول: منع من العمل به دليل العقل، ومنهم من يقول منه دليل الشرع.

---

(١) نزهة النظر ص ٢٦، قواعد التحديث ١٥٢.

(٢) قواعد التحديث للقاسمى ص ١٥٢، ١٥٣.

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم ٦٣.

وذهبت طائفة إلى أنه يجب العمل به من جهة دليل العقل.

وقال الجبائي: من المعتزلة: " لا يجب العمل إلا بما رواه إثنان عن اثنين" وقال غيره: " لا يجب العمل إلا بما رواه أربعة عن أربعة " وذهبت طائفة من أهل الحديث إلى أنه يوجب العلم " وقال بعضهم: " يوجب العلم الظاهر، دون الباطن ". وذهب بعض المحدثين إلى أن الآحاد التي فى صحيح البخاري وصحيح مسلم تفيد العلم دون غيرها من الآحاد.

وهذه الأقاويل كلها يرى قول الجمهور، باطلة، وإبطال من قال: " لا حجة فيه " ظاهر. فلم تزل كتب النبى ﷺ وآحاد رسله يعمل بها، ويلزمهم النبى ﷺ العمل بذلك، واستمر على ذلك الخلفاء الراشدون، فمن بعدهم، ولم تزل الخلفاء الراشدون، وسائر الصحابة، فمن بعدهم من السلف والخلف، على امتثال خبر الواحد إذا أخبرهم بسنة وقضائهم به، ورجوعهم إليه فى القضاء والفتيا، ونقضهم به ما حكموا على خلافه، وطلبهم خبر الواحد عند عدم الحجة ممن هو عنده. واحتجاجهم بذلك على من خالفهم. والعقل لا يحيل العمل بخبر الواحد وقد جاء الشرع بوجوب العمل به، فوجب المصير إليه [1].

وفي حصول المأمول من علم الأصول لمحمد صديق خان: " قد دل على العمل بخبر الواحد، الكتاب والسنة والإجماع ولم يأت من خالف في العمل به بشيء يصلح للتمسك به.

وقد أوسع فى الكلام على قبول خبر الواحد الإمام الشافعي رحمه الله فى رسالته السهيرة فى باب على حدة، ويجدر بذي الهمة الوقوف على لطائفة ؛ وأوسع فيه أيضا الحافظ ابن حجر فى الفتح عند قول البخاري: " باب ما جاء فى إجازة خبر الواحد الصدوق فى الذان والصلاة والصوم والفرائض والحكام.

ومما نقله فيه أن بعض العلماء احتج لقبول خبر الواحد أن كل صاحب أو تابع سئل عن نازلة فى الدين، فأخبر السائل بما عنده فيها من الحكم أنه لم يشترط عليه أحد منهم أن لا يعمل بما أخبره به من ذلك حتى يسأل غيره فضلا عن أن

(١) قواعد التحديث ص ١٥٣.

يشأل كافة الناس بل كان كل منهم يخبره بما عنده، فيعمل بمقتضاه ولا ينكر علي ذلك. فدل على اتفاقهم على وجوب العمل بخبر الواحد [1].

وفيه أيضا قال ابن القيم فى الرد على من رد خبر الواحد، إذا كان زائداً على القرآن ما ملخصه:

لله السنة مع القرآن على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن توافقه من كل وجه، فيكون من توارد الأدلة.

ثانيها: أن تكون بياناً لما أريد بالقرآن.

ثالثها: أن تكون دالة على حكم سكت عنه القرآن.

وهذا الثالث يكون حكما مبتدأ من النبى ﷺ فيجب طاعته فيه، ولو كان النبى ﷺ لا يطاع إلا فيما وافق القرآن لم تكن له طاعة خاصة ؛ وقد قال تعالى ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾[2] ؛ وقد تناقض من قال إنه لا يقبل الحكم الزائد على القرآن إلا إن كان متواتراً، أو مشهوراً فقد قالوا بتحريم المرأة على عمتها وخالتها، وتحريم ما يحرم من النسب بالرضاعة وخيار الشرط، والشفعة والرهن فى الحضر وميراث الجدة ومنع الحائض من الصوم والصلاة، ووجوب الكفارة على من جامع وهو صائم في رمضان. وهذه الأحاديث كلها أخبار آحاد وبعضها ثابت وبعضها غير ثابت [3].

أقسام خبر الآحاد بالنسبة إلى عدد طرقه:

ينقسم خبر الآحاد بالنسبة إلى عدد طرقه إلى ثلاثة أقسام:

١- مشهور

٢- عزيز

٣- غريب

أولاً: المشهور

(١) المرجع السابق، مقدمة ابن الصلاح ص ١٣٦، شرح نخبة الفكر ص ٨.

(٢) سورة النساء: آية ٨٠.

(٣) قواعد التحديث للقاسمي ص ١٥٤ – ١٥٥.

تعريفه: **لغة**: **الذيوع والانتشار**.

وهو اسم مفعول من شهرت الأمر يشهره شهرة فهو مشهور أي أعلنته، وأظهرته، وسمى بذلك لظهوره وانتشاره.

اصطلاحاً: ما رواه ثلاثة فأكثر في كل طبقة من طبقات السند ولم يبلغ حد التواتر.

مثاله:

حديث: " إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من صدور العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤساء جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا " (١)

وحديث: " طلب العلم فريضة على كل مسلم " (٢)

وحديث: " فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم " (٣)

ويطلق على الحديث المشهور المستفيض سمى بذلك لانتشاره. وهو اسم فاعل من " استفاض " مشتق من فاض الماء يفيض إذا كثر ويلزم من ذلك الشيوع والانتشار (٤) فالمشهور هو المستفيض عند المحدثين وجماعة من الفقهاء والأصوليين.

المستفيض اصطلاحاً:

اختلف فى تعريفه على ثلاثة أقوال:

١- مرادف للمشهور فهما لفظان مترادفان على معنى واحد سمى مرة مشهوراً لوضوحه، وسمى مرة أخرى مستفيضاً لانتشاره في الناس.

---

(١) أخرجه البخاري فى صحيحه: كتاب العلم: باب كيف يقبض العلم ٣٦/١ ومسلم فى صحيحه: كتاب العلم: باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل ولافتن فى آخر الزمان ٢٠٥٨/٤ح ١٣، مسلم بشرح النووي ٢٢٣/١٦.

(٢) أخرجه ابن ماجه فى المقدمة ٨١/١ح رقم ٢٢٤ وفي الزوائد قال السيوطي: سئل الشيخ محيي الدين النووي عن هذا الحديث، فقال إنه ضعيف أى سنداً. وإن كان صحيحاً أى معنى. وقال تلميذه جمال الدين المزي: هذا الحديث روى من طرق تبلغ رتبة الحسن وهو كما قال: فإنى رأيت له خمسين طريقا وقد جمعتها فى جزء.

(٣) كشف الخفاء ١١١/٢ وقال العجلونى: رواه الترمذي وحسنه عن أبى أمامة مرفوعا ونقل النجم عن الترمذى أنه صحيح.

(٤) قواعد التحديث ص ١٢٨، شرح نخبة الفكر لابن حجر العسقلاني.

٢- هو أخص منه،لأنه يشترط فى المستفيض أن يستوى طرفا إسناده، ولا يشترط ذلك في المشهور.
٣- هو أعم منه أي عكس القول الثانى.
والمشهور قد يكون مشهوراً شهرة اصطلاحية وشهرة غير اصطلاحية.

المشهور غير الاصطلاحي:
ويقصد به ما اشتهر على الألسنة من غير شروط تعتبر. فيشمل:
أ- ما له إسناد واحد.
ب- وما له أكثر من إسناد.
ج- وما لا يوجد له إسناد أصلاً.

أنواع المشهور غير الاصطلاحي:
يوجد له أنواع كثيرة أشهرها:
١- مشهور عند أهل الحديث خاصة مثل حديث أنس " أن رسول الله ﷺ قنت شهراً بعد الركوع يدعو على رعل وذكوان " (١).
٢- مشهور بين أهل الحديث والعلماء والعوام: كحديث : " المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده " (٢). وحديث " العجلة من الشيطان " (٣)
٣- مشهور بين الفقهاء كحديث " المسلمون عند شروطهم " (١) وحديث " أبغض الحلال عند الله الطلاق " (٢).

---

(١) رعل وذكران وعصية قبائل من بنى سليم غدرت بوفد رسول الله ﷺ إلى أهل نجد ومان ذلك ببنر معونة بين مكة والمدينة فى شهر صفر سنة أربع من الهجرة: (انظر سيرة ابن هشام ص ٣/ ١٩٣، صحيح مسلم ٤٦٨/١، معرفة علوم الحديث ص ٩٣ – ٩٤، والحديث أخرجه البخاري في أبواب الوتر: باب القنوت قبل الركوع وبعده ١٤٤/٣ ومسلم فى كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب استحباب القنوت فى جميع الصلوات ١٨٩/٥ ومسلم بشرح النووي.

(٢) أخرجه البخاري فى صحيحه كتاب الإيمان: باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ٥٩/١ ومسلم فى كتاب الإيمان: باب بيان تفاضل الإسلام واي أموره أفضل ١٢/٢.

(٣) أخرجه الترمذى فى سننه: كتاب البر والصلة: باب ما جاء فى التانى والعجلة ٣٨٧/٤ح ٢٠١٢. وقال أبو عيسى هذا حديث غريب.

٤- مشهور بين الأصوليين: كحديث " رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه "[٣] وحديث " إذا حكم الحاكم ثم اجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر " [٤].

٥- مشهور عند النحاة: كحديث نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه[٥].

٦- مشهور بين العامة: كحديث " من دل على خير فله مثل أجر فاعله " [٦] وحديث " من غشنا فليس من " [٧] وحديث: " العجلة من الشيطان " [٨] وحديث " مدارة الناس صدقة " [٩].

نبذة عن الأحاديث المشتهرة على الألسنة:

وقد يشتهر بين الناس لا أصل لها، أو هي موضوعة وهذا كثير جداً. والمراد بالأحاديث المشتهرة على السنة الناس، ما يدور على ألسنتهم ويتناقلونه

---

(١) رواه الترمذي فى صحيحه برقم ١٣٥٢، أبو داود فى سننه: كتاب الاقضية: باب رقم ١٢ والبيهقى في السنن ٧٩/٦.

(٢) أخرجه أبو داود فى سننه: كتاب الطلاق: باب فى كراهية الطلاق ٢٥٤/٢، ٢٥٥ح ٥٠٣ وصححه الحاكم فى المستدرك واقدره الذهبى لكن بلفظ " ما أحل الله شيئاً ابغض إليه منالطلاق " وابن ماجه فى كتاب الطلاق: الباب الأول ٦٥٠/١.

(٣) أخرجه ابن ماجه بلفظ " إن الله وضع " فى كتاب الطلاق: باب طلاق المكره والنسا ٦٥٩/١ حديث رقم ٦٠٤٣، السخاوي فى المقاصد الحسنة ص ٢٢٨ حديث رقم ٥٢٨.

(٤) أخرجه البخارى فى صحيحه ١٣٣/٩، مسلم فى كتاب الأقضية: باب رقم ١٥ وأبو داود في سننه برقم ٣٥٧٤ والنسائي إلى سننه ٢٢٤/٨ وابن ماجة فى سننه برقم ٣٣١٤، أحمد بن حنبل في مسنده ١٩٨/٤، ٢٠٤.

(٥) قال العراقي:لا أصل له. ولا يوجد بهذا اللفظ في شيء من كتب الحديث.

(٦) أخرجه الترمذى في كتاب العلم: باب ما جاء الدال على الخير كفاعله ٤١/٥ حديث رقم ٢٦٧١ وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(٧) أخرجه مسمل فى صحيحه: كتاب الإيمان: باب قول النبى ﷺ من غشنا فليس منا والترمذي فى سننه كتاب البيوع: باب ما جاء فى كراهية الغش فى البيوع. وقال أبو عيسى حديث حسن صحيح وابن ماجة فى سننه كتاب التجارة: باب النهي عن الغش.

(٨) أخرجه الترمذي وحسنه.

(٩) رواه الطبراني وأبو نعيم وابن السني وصححه ابن حبان والمدارة التي تكون صدقة للمداري هى تخلفه بالأشياء المستحسنة مع من يدفع إلى عشرته مالم يشنها بمعصية الله تعالى.

بينهم من الأقوال منسوبة إلى النبى ﷺ، وقد يكون بعض هذه الأحاديث صحيحا أو حسناً ولكن الكثير منها ضعيف أو موضوع أو لا أصل له وبما أن انتشار مثل هذه الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة واشتهارها بين عامة المسلمين، يفسد على المسلمين دينهم، لاعتقادهم أنها مروية عن نبيهم، وبالتالي عملهم بمقتضاها وزعمهم أنه لا يصلح سواها، لذا قام كثير من العلماء المتخصصين بالحديث فى أعصار متعاقبة بتصنيف كتب جمعوا فيها الأحاديث المشتهرة على الألسنة فى تلك العصور وبينوا صحيحها من سقيمها وبينوا من رواها وخرجها من أصحاب المصنفات إن كان لها أصل. وذلك تحذيراً للناس من العمل بها والتأدب بأدبها إن كانت مكذوبة أو لا أصل لها، والشهرة فى هذه الأحاديث ليست هى الشهرة الاصطلاحية التى معناها أن يروى الحديث من ثلاث طرق أو أكثر وإنما المراد بها الشهرة اللغوية،أي انتشار هذه الأحاديث على السنة الناس ومعرفتها لدي عامتهم.

وأكثر هذه المصنفات مرتب على نسق حروف المعجم ومنها:

١- التذكرة في الأحاديث المشتهرة، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي.
٢- الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي.
٣- اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة لابن حجر.
٤- المقاصد الحسنة فى بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي.
٥- تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث. لعبد الرحمن ابن على بن الديبع الشيبانى.
٦- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على السنة الناس إسماعيل بن محمد العجلونى.
٧- أسني المطالب في أحاديث مختلفة المراتب لمحمد بن درويس الشهير بالحوت البيروتي.

وتوجد أحاديث مشتهرة على الألسنة تدور بين ما لا أصل له وبين الموضوع: ومن أمثلها:

- " أحب الأسماء إلى الله ما عبد وحمد " [١] لا أصل له.
- أحبوا العرب لثلاث: أني عربي، والقرآن عربي، ولسان أهل الجنة عربي " [٢] موضوع.
- " وإذا أكلتم فأفضلوا " [٣].
- قال النجم: لم أجده حديثا، بل في الحديث ما يعارضه كحديث مسلم عن جابر ﷺ أن رسول الله ﷺ أمر بلعق الأصابع والصحفة ثم ذكر أن في الحديث: (وإذا شربتم فاستروا) [٤] قال هذا فى الشراب خاصة.
- وحديث " إذا حدثتم عنى بحديث يوافق الحق فصدقوه وخذوا به حدثت به أو لم أحدث " [٥] موضوع.
- وحديث " ارحموا من الناس ثلاثة: عزيز قوم ذلك، وغنى افتقر وعالماً بين جهال " [٦] هذا حديث منكر، أسانيده واهية ذكره ابن الجوزي فى الموضوعات.
- وحديث (إن لكل شيء قلباً، وإن قلب القرآن يس، من قرأها فكأنما قرأ القرآن عشر مرات) [٧] موضوع.
- وحديث " الجنة تحت أقدام المهات " [٨] منكر مضطرب الإسناد.

---

(١) كشف الخفاء ٥٢/١ وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة حديث رقم ٤١١.

(٢) كشف الخفاء ٥٥/١ وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة حديث رقم ١٦٠ وقد رد الأستاذ ناصر الدين اللبانى على ما ذهب إليه صاحب كشف الخفاء بشأن الحديث.

(٣) كشف الخفاء ٨٥/١.

(٤) كشف الخفاء ٨٥/١ – ٨٦.

(٥) كشف الخفاء ٨٩/١ – ٩٠.

(٦) كشف الخفاء ١٢٥/١ – ١٢٦ وابن الجوزي فى الموضوعات برقم ٢٣٦/١ – ٢٣٧، تنزيه الشريعة المرفوعة ٢٦٣/١ .

(٧) كشف الخفاء ٢٦٩/١ وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ح ١٦٩.

(٨) كشف الخفاء ٤٠١/١ وتمييز الطيب من الخبيث ص ٦٢.

- (الحى أفضل من الميت) [١] ليس بحديث ولا يصح معناه مطلقاً.
- (خذوا شطر دينكم عن هذه الحميراء) [٢] غريب جداً، منكر ولا إسناد له، ومن الواهيات التى لا يعرف لها أصل وأن كان معناه صحيحا لكن ليس كل ما صح معناه صح قول رسول الله ﷺ له و يتبين لنا من ذلك أنه لا ارتباط بين شهرة الحديث و بين الحكم عليه بالضعف فكم من حديث مشهور بين الناس و هو غير صحيح و كم من حديث غريب وهو صحيح أو حسن لأن مناط الحكم بالصحة أو الضعف على الحديث هو توافر شروط القبول أو عدم توافرها.
- حكم الحديث المشهور:

المشهور الاصطلحى و غير الاصطلاحى لا يوصف بكونه صحيحا أو غير صحيح ،بل منه الصحيح ومنه الحسن و الضعيف بل و الموضوع.لكن أن صح المشهور الاصطلاحى فتكون له ميزه ترجحه على العزيز و الغريب.

قال العراقى: ان وصف الحديث بكونه مشهورا أو غريبا أو عزيزا لا ينافى الصحة ولا الضعف بل قد يكون مشهورا صحيحا أو مشهورا ضعيفا أو غريبا صحيحا أو غريبا ضعيفا أو عزيزا صحيحا أو عزيزا ضعيفا [٣]

(١) كشف الخفاء ٤١٣/١

(٢) قواعد التحديث للقاسمى ، كسف الخفاء ٤٤٩/١ ، الاسرار المرفوعه برقم ١٩٠ ،٣٨٩ الفوائد المجموعه برقم ٣٩٩

(٣) فتح المغيث للعراقى ٢/٤ ، مقدمه ابنالصلاح ص ١٣٤، شرح نخبة الفكر ص ٥، تدريب الراوي ١٧٣/٢، فتح المغيث للسخاوي ٣٢/٣.

ثانياً: العزيز

تعريفه:

لغة: هو صفة مشبهة من « عز يعز بالكسر أي قل وتدر من عز يعز بالفتح، أي قوى واشتد، وسمي بذلك أما لقلة وجوده وندرته، وأما لقوته بمجيئه من طريق آخر ».

اصطلاحاً: هو ما لا يقل رواته عن اثنين فى جميع طبقات السند. أو هو ما رواه اثنان. ولو فى طبقة واحدة ولو زاد رواته فى بعض الطبقات عن اثنين(١).

شرح التعريف:

يعني أن لا يوحد فى طبقة من طبقات السند أقل من اثنين، أما أن وجد فى بعض طبقات السند ثلاثة فأكثر فلا يضر، بشرط أن تبقي ولو طبقة واحدة فيها اثنان، لأن العبرة لأقل طبقة من طبقات السند (٢).

وعرف بعض العلماء العزيز: بأنه هو رواية اثنين أو ثلاثة فلم يفصلوه عن المشهور فى بعض صوره.

والتعريف الراجح هو الأول كما حرره الحافظ ابن حجر (٣).

مثاله: ما رواه الشيخان من حديث أنس ﷺ: أن رسول الله ﷺ قال « لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين » (٤).

فهذا الحديث رواه الشيخان من حديث أنس، ورواه البخاري من حديث أبى هريرة. وقد رواه أنس قتادة وعبد العزيز بن صهيب، ورواه عن قتادة شعبة وسعيد، ورواه عن عبد العزيز إسماعيل بن علية وعبد الوارث، ورواه عن كل جماعة (٥).

---

(١) تدريب الراوي ١٨١/٢، فتح المغيث للسخاوي ٣٠/٣.

(٢) انظر النخبة وشرحها له ص ٢١، ٢٤ وتدريب الراوي ١٦٣/٢: ١٨٠.

(٣) المرجع السابق.

(٤) أخرجه البخاري فى صحيحة كتاب: الإيمان: باب حب الرسول ﷺ من الإيمان ١ / ١٠ ومسلم فى صحيحة: كتاب الإيمان: باب وجوب محبة رسول الله ﷺ أكثر من الأهل ١٥/٢ (مسلم بشرح النووي).

(٥) شرح نخبة الفكر ص ٥، ٦.

حديث لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه

أنس	أبو هريرة
قتادة	عبد العزيز
شعبة	سعيد
إسماعيل بن علية	عبد الوارث

أشهر المؤلفات فيه:

لم يصنف العلماء مصنفات خاصة للحديث العزيز، والظاهر أن ذلك لقلته ولعدم حصول فائدة مهمة من تلك المصنفات.

فائدة: قال القاسمى فى قواعد التحديث: قد يكون الحديث عزيزاً مشهوراً، وينفرد عن الغريب بكونه لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين، بخلاف الغريب. سمي عزيزاً لقلة وجوده، أو لكونه قوي بمجيئه من طريق أخري [١].

حكم الحديث العزيز:

الحديث العزيز منه الصحيح والحسن والضعيف وذلك يرجع إلى تحقق شروط القبول فى الحديث وتمكنه منها أو عدم تحققها.

قال العراقي: أن وصف الحديث بكونه مشهوراً أو غريباً أو عزيزاً لا ينافي الصحة ولا الضعف بل قد يكون مشهوراً صحيحاً أو مشهوراً ضعيفاً أو غريباً صحيحاً أو غريباً ضعيفاً أو عزيزاً صحيحاً أو عزيزاً ضعيفاً [٢].

(١) قواعد التحديث للقاسمى ص ١٢٩.

(٢) فتح المغيث للعراقي ٤ / ٢.

ثالثاً: الحديث الغريب

تعريفه:

لغة: هو صفة مشبهة، بمعنى المنفرد، أو البعيد عن أقاربه أو وطنه.

اصطلاحاً: هو ما ينفرد بروايته راو واحد فى أي طبقة من طبقات السند ولو فى طبقة واحدة، ولا تضر الزيادة عن واحد فى باقي الطبقات إذ العبرة بالأقل.

شرح التعريف:

أي هو الحديث الذي يستقل بروايته شخص واحد، إما فى كل طبقة من طبقات السند، أو فى بعض طبقات السند ولو فى طبقة واحدة، ولا تضر الزيادة عن واحد فى باقي طبقات السند، لأن العبرة للأقل.

ومثال الحديث الغريب:

حديث البخاري قال: حدثنا الحميدى – عبد الله بن الزبير – قال: حدثنا سفيان قال: حدثنا يحيي بن سعيد الأنصاري. قال: أخبرني محمد بن إبراهيم التيمى أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي يقول: سمعت عمر بن الخطاب ﷺ على المنبر يقول: « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل أمريء ما نوي » [1].

فهذا الحديث لم يروه عن النبي ﷺ سوى عمر ولم يروه عن عمر ﷺ إلا علقمة ولم يروه عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم التيمى ولم يروه عن محمد إلا يحيي بن سعيد الأنصاري ومنه انتشر [2].

ورواه عدد كثر فى كل طبقة.

---

(١) أخرجه البخاري فى صحيحة: كتاب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ ١ / ٥ ومسلم فى صحيحة: كتاب الإمارة: باب قوله إنما الأعمال بالنية ١٣ / ٥٣ (النووي).

(٢) تدريب الراوي ٢/١٨٠ – ١٨٣.

عمر بن الخطاب
علقمة
محمد بن إبراهيم التيمى
يحيي بن سعيد

أما إن كانت الغرابة فى تابع التابعي فمن دونه سميت غرابة لا فى اصل السند ويقال للحديث فرد نسبي.

حكمه:

الحديث الغريب قد يكون صحيحاً وقد يكون حسناً وقد يكون ضعيفاً وهو الغالب على الغرائب، وذلك يرجع إلى تحقق شروط القبول فى الحديث وتمكنه منها أو عدم تحققها.

قال أحمد بن حنبل، لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنها مناكير وعامتها عن الضعفاء، وقال مالك شر العلم الغريب وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس (١).

وقد يطلق كثير من العلماء على الغريب اسماً آخر هو « الفرد » بناء على أنهما مترادفان، وغاير بعض العلماء بينهما، فجعل كلا منهما نوعاً مستقلاً.
ولكن الحافظ ابن حجر يعتبر هما مترادفان لغة واصطلاحاً، إلا أنه قال: أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، " «فالفرد » أكثر ما يطلقونه على « الفرد المطلق» و « الغريب » أكثر ما يطلقون على الفرد النسبي» (٢).

أقسامه:

ينقسم الغريب بالنسبة لموضع التفرد فيه إلى قسمين وهما غريب مطلق وغريب نسبي:

(١) تدريب الراوي ١٨٢/٢.
(٢) نزهة النظر ص ٢٨.

١- الغريب المطلق أو الفرد المطلق: هو ما كانت الغرابة فى أصل سنده،أي ما ينفرد بروايته شخص واحد فى أصل سنده [١].

ومثاله حديث " إنما الإعمال بالنيات " وقد تقدم الكلام عنه.

٢- الغريب النسبى أو الفرد النسبي: هو ما كانت الغرابة فى أثناء سنده، أي أن يرويه أكثر من راو في أصل سنده ثم ينفرد بروايته راو واحد عن أولئك الرواة.

مثاله: حديث مالك عن الزهري عن أنس ﷺ أن النبي ﷺ « دخل مكة وعلى رأسه المغفر » [٢].

وهذا الحديث تفرد به مالك عن الزهري وسمى بالغريب النسبي لأن التفرد وقع فيه بالنسبة إلى شخص معين.

وقال القاسمى [٣] فى قواعد التحديث: « ولا يدخل فى الغريب إفراد البلدان كقولهم: « تفرد به أهل مكة أو أهل الشام أو البصرة إلا أن يراد بتفرد أهل مكة إنفراد واحد منهم تجوزا، فيكون حينئذ غريباً.

---

(١) وأصل السند: أي طرفه الذي فيه الصحابى، والصحابى حلقة من حلقات السند، أي إذا تفرد الصحابي برواية الحديث، فإن الحديث يسمى غريباً غرابة مطلقة، وأما ما فهمه الملا على القاري من كلام الحافظ ابن حجر عندما شرح أصل السند بأنه « الموضع الذى يدور الإسناد عليه ويرجع ولو تعددت الطرق إليه، وهو طرفه الذي فيه الصحابى من أن تفرد الصحابي لا يعد غرابة، وتعليله ذلك بأنه ليس فى الصحابة ما يوجب قدحاً أو أن الصحابة كلهم عدول فما أظن أن ابن حجر أراد ذلك والله أعلم، بدليل أنه عرف الغريب بقوله: « هو ما ينفرد بروايته شخص واحد فى أي موضع وقع التفرد به من السند » أي ولو وقع التفرد فى موضع الصحابى، لأن الصحابى حلقة من حلقات السند والعلم عند الله تعالى.

(٢) أخرجه الشيخان وأبو داود فى سننه: كتاب اللباس: باب فى العمائم ٥٤/٤ ح٤٠٧٧ وابن كثير فى البداية والنهاية ١٠/٦.

(٣) قواعد التحديث ص ١٢٩.

وقال أيضا [1] وينقسم الغريب إلى غريب متناً وإسناداً كما لو إنفرد بمتنه واحد، وإلى غريب إسناداً لا متناً كحديث روى متنه جماعة من الصحابة، انفرد واحد بروايته عن صحابى آخر، وفيه يقول الترمذي: «غريب من هذا الوجه ».

مظان وجود الحديث الغريب:

أي مكان وجود أمثلة كثيرة له:

١- مسند البزار.

٢- المعجم الأوسط للطبرانى.

أشهر المصنفات فيه:

١- غرائب مالك للدار قطنى.

٢- الأفراد للدار قطني أيضا.

٣- السنن التي تفرد بكل سنة منها أهل بلدة، لأبى داود السجستاني.

(١) الموضع السابق.

تقسيم خبر الآحاد بالنسبة إلي قوته وضعفه

ينقسم خبر الآحاد – من مشهور وعزيز وغريب – بالنسبة إلى قوته وضعفه إلى قسمين وهما:

١- مقبول: وهو ما ترجح صدق المخبر به، وحكمه: وجوب الاحتجاج والعمل به.

٢- مردود: وهو ما لم يترجح صدق المخبر به، وحكمه:أنه لا يحتج به ولا يجب العمل به.

ولك من المقبول والمردود أقسام أو تفاصيل:

الحديث المقبول

ينقسم الحديث المقبول إلى قسمين رئيسين بالنسبة إلى تفاوت مراتبه:

١- صحيح.

٢- حسن.

وكل منهما يقسم إلى قسمين:

١- صحيح لذاته وصحيح لغيره.

٢- حسن لذاته وحسن لغيره.

فتئول أقسام المقبول في النهاية إلى أربعة أقسام هي:

١- صحيح لذاته.

٢- صحيح لغيره.

٣- حسن لذاته.

٤- حسن لغيره.

الصحيح

تعريفه:

لغة: الصحة ضد السقم وهي حقيقة في الأجسام مجاز في الحديث وسائر المعاني.

اصطلاحاً: ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط من مبدأ السند إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة.

شرح التعريف:

اشتمل التعريف على أمور يجب توافرها حتى يكون الحديث صحيحاً، وهذه الأمور هي:

١- اتصال السند: ومعناه أن كل راو من رواته قد أخذه مباشرة عمن فوقه من أول السند إلى منتهاه.

٢- عدالة الرواة: أي أن كل راو من رواته اتصف بكونه مسلماً بالغاً عاقلا غير فاسق وغير مخروم والمروءة.

٣- ضبط الرواة: أي أن كل راو من رواته كان تام الضبط وهو قوة الحافظة والوعي الدقيق.

والضبط: إما ضبط صدر وهو: أن يحفظ الراوي ما سمعه من شيوخه حفظاً يمكنه من استحضاره متى شاء من غير زيادة أو نقصان، أو ضبط كتاب وهو أن يسجل الراوي ما يسمح من شيوخه في كتاب لديه منذ سماعه وتصحيحه ويحفظ هذا الكتاب عنده في مكان أمين حتى لا تمتد إليه يد بتغيير أو تحريف أو زيادة أو نقصان ويستطيع الأداء منه متى شاء. وشرطه ألا يعير الكتاب لأحد فإن أعاره فلا يجوز له أن يروى منه بعد ذلك لجواز أن يغير فيه المستعير وهذا بخلاف الكتب التي اشتهرت كصحيح البخاري وضبطها الشراح [١].

٤- عدم الشذوذ: أي أن لا يكون الحديث شاذاً والشذوذ: هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه.

---

(١) المنهج الحديث – قسم الرواة للشيخ السماحى ص ٧١.

٥- عدم العلة: أي أن لا يكون الحديث معلولاً، والعلة سبب غامض حفي يقدح فى صحة الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه.

شروطه:

يتبين من شرح التعريف أن شروط الصحيح التي يجب توافرها حتى يكون الحديث صحيحاً خمسة وهي:

١- اتصال السند.
٢- عدالة الراوي.
٣- ضبط الراوي.
٤- السلامة من الشذوذ.
٥- السلامة من العلة.

مثال ذلك:

ما أخرجه البخاري فى صحيحة قال: « حدثنا عبد الله بن يوسف قال: أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال: سمعت رسول الله ﷺ قرأ في المغرب بالطور » (١).

فهذا الحديث صحيح لأن:

أ- سنده متصل: إذ أن كل راو من رواته سمعه من شيخه وأما عنعنة مالك وابن شهاب وابن جبير فمحمولة على الاتصال لأنهم غير مدلسين.
والعنعنة هى رواية الحديث عن الشيخ بلفظ عن.
ب- ولأن رواته عدول.
ج- وضابطون: وهذه أوصافهم عند علماء الجرح والتعديل.
١- عبد الله بن يوسف: ثقة متقن.
٢- مالك بن أنس: إمام حافظ.
٣- ابن شهاب الزهري: فقيه حافظ متفق على جلالته واتقانه.
٤- محمد بن جبير: ثقة.
٥- جبير بن مطعم: صحابي.

(١) أخرجه البخاري فى صحيحه: كتاب الأذان. والنسائى فى سننه ١٦٩/٢ – ١٧٠.

د- ولأنه غير شاذ: إذ لم يعارضه ما هو أقوى منه.

هـ- ولأنه ليس فيه علة من العلل.

حكمه:

وجوب العمل به بإجماع أهل الحديث ومن يعتد به من الأصوليين والفقهاء، فهو حجة من حجج الشرع، لا يسع المسلم ترك العمل به.

المراد من قول العلماء: هذا حديث صحيح: أنه استوفى الشروط الخمسة السابقة لا أنه مقطوع بصحته فى نفس الأمر، لجواز الخطأ والنسيان على الثقات.

والمراد بقولهم: « هذا حديث غير صحيح » أنه لم تتحقق فيه شروط الصحة الخمسة السابقة كلها أو بعضها. لا أنه كذب في نفس الأمر. لجواز إصابة من هو كثير الخطأ [1].

(١) تدريب الراوي ١/٧٥ – ٧٦.

أصح الأسانيد

هل يحكم لإسناد بعينه أنه اصح الأسانيد مطلقاً ؟

اختلف الأئمة في الحكم على إسناد بعينه أنه أصح الأسانيد وهذه مذاهبهم:

١- ذهب جماعة من الأئمة إلى أنه لا يحكم لإسناد بعينه أنه اصح الأسانيد للأسباب التالية:

أ- أنه يندر وجود أعلى درجات القبول فى كل راو من رواة الإسناد.

ب- الحكم بذلك يختلف باختلاف أنظار العلماء.

ج- أن الحكم بذلك يتوقف على حصر الأسانيد كلها ثم المقارنة بينهما ولا يوجد أحد من الأئمة أدعى أنه حصر الأسانيد كلها بل إن هذا أمر مستحيل وممن ذهب إلى ذلك الإمام أبو عمرو بن الصلاح والإمام النووي رحمهما الله.

قال أبو عمرو بن الصلاح:

« نرى الإمساك عن الحكم لإسناد أو حديث بأنه الأصح على الإطلاق على أن جماعة من أئمة الحديث خاضوا غمرة ذلك فاضطربت أقوالهم [١].

قال الإمام النووي فى التقريب:[٢]

« والمختار أنه لا يجزم في إسناده أنه أصح الأسانيد مطلقاً لأن تفاوت مراتب الصحة مرتب على تمكن الإسناد من شروط الصحة، ويعز وجود أعلى درجات القبول في كل واحد من رجال الإسناد الكائنين فى ترجمة واحدة، والأولى الإمساك عن الحكم لإسناد بأنه اصح الأسانيد مطلقاً لأن الحكم بذلك ترجيح بلا مرجح » .

وقد خاض بعض المحدثين في الحكم على الإسناد بالصحة وهم يختلفون فى ذلك باختلاف وجهات نظرهم. والظاهر أن كل إمام رجح ما قوى عنده وما أداه اجتهاده إلى ترجيحه وخاصة إسناد بلده لكثرة إعتنائه به، كما روى الخطيب البغدادي في الجامع من طريق أحمد بن سعيد الدارمي، سمعت محمود بن غيلان يقول: قيل لوكيع بن الجراح: هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة، وافلح بن حميد

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٨.

(٢) تدريب الراوي ١/٧٦.

عن القاسم عن عائشة وسفيان عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة، أيهم أحب إليك ؟ قال: لا نعدل بأهل بلدنا أحداً، قال أحمد بن سعيد: فأما أنا فأقول: هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أحب إلى، هكذا رأيت أصحابنا يقدمون.

فالحكم حينئذ على إسناد معين بأنه أصح على الإطلاق مع عدم اتفاقهم ترجيح بغير مرجح.

قال شيخ الإسلام: مع أنه يمكن للناظر المتقن ترجيح بعضها على بعض من حيث حفظ الإمام الذي رجح إتقانه، وإن لم يتهيأ ذلك على الإطلاق فلا يخلو النظر فيه من فائدة، لأن مجموع ما نقل عن الأئمة من ذلك يفيد ترجيح التراجم التي حكموا لها بالأصحية على ما لم يقع له حكم من أحد منهم [1].

٢- ذهب جماعة من الأئمة إلى أنه يجوز أن يحكم لإسناد بأنه أصح الأسانيد مطلقاً وكل إمام رجح ما قوى عنده وما أداه اجتهاده إلى ترجيحه وخاصة إسناد بلده لكثرة عنايته به كما سبق ذلك عن وكيع بن الجراح.

مثال ما قيل فيه أنه أصح الأسانيد على الإطلاق:

١- قال الإمام البخاري أصح الأسانيد كله: « مالك عن نافع عن ابن عمر. وعلى هذا الإسناد يطلق العلماء كلمة (سلسلة الذهب).

٢- قال إسحاق بن إبراهيم بن راهوية الحنظلي اصح الأسانيد كلها محمد بن مسلم بن شهاب الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر ابن الخطاب عن أبيه عبد الله بن عمر بن الخطاب وكذلك قال الإمام أحمد بن حنبل.

٣- قال عمرو بن على الفلاس وعلى بن المديني وسليمان بن حرب أصح الأسانيد:

- محمد بن سيرين عن عبيدة السلمانى عن على كرم الله وجهه.
- ثم أن ابن المديني عين الراوي عن محمد بن سيرين فقال: عبد الله ين عون عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني عن على.
- وعين سليمان ين حرب الراوي عن محمد بن سيرين فقال: أجودها: أيوب السختياني عن محمد بن سيرين عن عبيدة السليماني عن على.

(١) تدريب الراوي ١/٧٦.

٤- قال أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي أجل الأسانيد الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر.

قال السيوطي: واحتج بإجماع أهل الحديث على أنه لم يكن في الرواة عن مالك أجل من الشافعي وبنى بعض المتأخرين على ذلك أن أجلها رواية أحمد بن حنبل عن الشافعي عن مالك لاتفاق أهل الحديث على أن أجل من أخذ عن الشافعي من أهل الحديث الإمام أحمد وتسمى هذه الترجمة سلسلة الذهب، وليس فى مسنده على كبره بهذه الترجمة سوى حديث واحد وهو فى الواقع، أربعة أحاديث جمعها وساقها مساق الحديث للواحد بل لم يقع لنا على هذه الشريطة غيرها، ولا خارج المسند [١].

٥- ذهب جماعة من العلماء إلى أن الحكم لإسناد بأنه أصبح الأسانيد لا يكون على الإطلاق بل يقيد ذلك بالصحابى أو البلد.

قال الحاكم بعد أن ذكر الأسانيد التى قيل فيها أنها أصح الأسانيد على الإطلاق أن هؤلاء الأئمة الحفاظ قد ذكر كل ما أدى إليه اجتهاده فى اصح الأسانيد ولكل صحابي رواة من التابعين ولهم أتباع وأكثرهم ثقات فلا يمكن أن يقطع الحكم فى أصح الأسانيد لصحابي واحد [٢].

والمذهب المختار: جواز القطع فى إسناد ما بأنه اصح الأسانيد بالنسبة لصحابي معين أو لأهل بلد معين [٣].

- مثال ما قيل أنه أصح الأسانيد بالنسبة لصحابي معين.

١- أصح أسانيد هل البيت جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن على إذا كان الراوي عن جعفر ثقة.

٢- اصح أسانيد أبى بكر الصديق ﷺ إسماعيل ابن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي بكر.

---

(١) معرفة علوم الحديث ص ٥٣، مقدمة ابن الصلاح ص٨، فتح المغيث للعراقي ١٢/١، فتح المغيث للسخاوي ٢١/١، تدريب الراوي ٧٦/١، الباعث الحثيث ٢٣.

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٥٤، ٥٥.

(٣) الباعث الحثيث ص ٢٣.

٣- اصح أسانيد عمر بن الخطاب: محمد بن مسلم بن شهاب الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن أبيه عبد الله عن جده عمر بن الخطاب ﷺ.

٤- أصح أسانيد أنس بن مالك ﷺ: مالك بن أنس « إمام دار الهجرة » عن محمد بن مسلم الزهري عن أنس بن مالك.

قال البخاري: اصح أسانيد أبي هريرة ﷺ أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة.

- مثال ما قيل في أصح الأسانيد بالنسبة لتابعي معين، قال العلماء [١]:

أصح أسانيد حسان بن عطية:

الأوزاعي عن حسان بن عطية عن الصحابى.

أصح أسانيد سعيد بن المسيب.

شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن الصحابى.

- مثال ما قيل أنه أصح الأسانيد بالنسبة لبلد معين:

١- أصح أسانيد المكيين :

سفيان بن عينية عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله ﷺ.

٢- أصح أسانيد المدنيين:

إسماعيل بن أبي حكيم عن عبيدة بن سفيان عن أبي هريرة.

٣- أصح أسانيد المصريين:

الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر الجهني.

٤- أصح أسانيد اليمانيين: معمر بن راشد عن همام بن منبه عن أبى هريرة [٢].

هل يحكم على حديث بعينه أنه أصح الأحاديث ؟

---

(١) تدريب الراوي ٧٦/١.

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٥٣ – ٥٦، مقدمة ابن الصلاح ص٨، فتح المغيث للعراقى ١٢/١، فتح المغيث للسخاوي ٢١/٢، تدريب الراوي ٧٦/١، الباعث الحثيث ص ٢٣.

مما تقدم تستنبط أنه لا يحكم لإسناد بأنه أصح الأسانيد على الإطلاق فإن قيد ببلد أو صحابي كان أولى.

وقد ذكر ابن الصلاح فى مقدمته أنه لا يحكم لإسناد أو حديث بأنه الأصح على الإطلاق فقال رحمه الله تعالى:

نرى الإمساك عن الحكم لإسناد أو حديث بأنه الأصح على الإطلاق.

قال الحافظ السيوطى قال العلائي أما الإسناد فقد صرح جماعة بذلك أى بأن بعض الأسانيد أصح على الإطلاق، لأنه لا يلزم من كون الإسناد أصح من غيره أن يكون المتن كذلك، فلأجل ذلك ما خاض الأئمة إلا فى الحكم على الإسناد أ. هـ.

وكأن المصنف حذفه لذلك، لكن قال شيخ الإسلام: سيأتى أن من لازم ما قاله بعضهم أن أصح الأسانيد ما رواه أحمد عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر، أن يكون أصح الأحاديث الحديث الذي رواه أحمد بهذا الإسناد.

فإنه لم يرو فى مسنده به غيره فيكون أحد الأحاديث على رأي من ذهب إلى ذلك. وقد جزم بذلك العلائي في عوالي مالك. فقال في الحديث المذكور: أنه أصح حديث في الدنيا [1].

اختلاف العلماء فى الحكم على بعض الأحاديث بالصحة:

علمنا مما تقدم أن هناك شروط للحديث الصحيح متفق عليها بين العلماء. كما أن هناك شروطاً مختلف فيها بين العلماء مثل:

١- أن يكون راوي الحديث الصحيح مشهوراً بالطلب « أي يكون له مزيد اعتناء بالرواية لتركن النفس إلى كونه ضبط ما روي وليس المراد الشهرة المخرجة عن الجهالة بل قدر زائد على ذلك. قال عبد الله بن عون: لا يؤخذ العلم إلا على من شهد له بالطلب، وعن مالك نحوه.

- وفي مقدمة مسلم عن أبي الزناد: أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون، ما يؤخذ عنهم الحديث يقال ليس من أهله [2].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص٨، فتح المغيث للعراقي ١٢/١، ١٣، تدريب الراوي ٧٦/١ – ٧٧.

(٢) أخرجه مسلم فى صحيحه: المقدمة: (مقدمة صحيح مسلم بشرح النووي ٨٦/١).

٢- الصحيح لا يعرف بروايته فقط وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة ليظهر ما يخفي من علة الحديث (١).

٣- أن يكون الراوي عالماً باللغة العربية ومدلولات الألفاظ والمترادفات إذا روى بالمعنى حتى لا يحيل الحلال حراماً والحرام حلالا.

٤- أن يكون الراوي فقيها وهذا شرط أبي حنيفة، قال ابن حجر والظاهر أن ذلك إنما يشترط عند المخالفة أو عند التفرد بما تعم به البلوى (٢).

٥- اشتراط البخاري ثبوت السماع لكل راو من شيخه ولم يكتف بإمكان اللقاء والمعاصرة بل لابد من تحقق اللقاء بين الراوي وشيخه وثبوت السماع ولو مرة واحدة. وهذا شرط البخاري وحده ولم يشاركه فيه أحد حتى الإمام مسلم بل اكتفى مسلم بالمعاصرة وإمكان اللقاء بين الراوي وشيخه ولم يشترط تحقق اللقاء وثبوت السماع بشرط أن لا يكون الراوي مدلساً.

٦- اشتراط العدد فى الرواية كالشهادة (٣).

وهذه هى شروط الحديث الصحيح المختلف فيها بين العلماء.

فإذا اجتمعت الشروط المتفق عليها والمختلف فيها في حديث كان صحيحا عند الجميع.

أما إذا اجتمعت الشروط المتفق عليها دون المختلف فيها فإن الحديث يكون صحيحا عند الجمهور دون غيرهم ممن شرط الشروط المختلف فيها.

- كما أن ذلك يرجع أيضاً إلى مناهج الأئمة في الحكم على رواة الحديث وتوثيقهم فبعضهم متشدد وبعضهم معتدل وبعضهم متساهل.

والمتشدد في الحكم على رواة الحديث وتوثيقهم لا يقبل كل ما وثقه المتساهلون وبالتالي لا يقبل كل ما صححوه.

قال الإمام النووي قال أبو عمرو بن الصلاح:

---

(١) تدريب الراوي ٦٩/١.

(٢) تدريب الراوي ٦٩/١ – ٧٠.

(٣) تدريب الراوي ٧٠/١.

شرط مسلم في صحيحه أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه سالماً من الشذوذ والعلة قال وهذا حدا لصحيح فلك حديث اجتمعت فيه هذه الشروط فهو صحيح بلا خلاف بين أهل الحديث.

وما اختلفوا فى صحته من الأحاديث فقد يكون سبب اختلافهم يرجع إلى الآتي:

١- انتفاء شرط من هذه الشروط وبينهم خلاف فى اشتراطه كما إذا كان بعض الرواة مستوراً أو كان الحديث مرسلاً.

٢- هل اجتمعت في الحديث شروط الصحة أم انتفى بعضها وهذا هو الأغلب في ذلك. كما إذا كان الحديث فى رواته من اختلف في كونه من شرط الصحيح.

فإذا كان الحديث رواته كلهم ثقات غير أن فيهم سهيل بن أبى صالح أو العلاء بن عبد الرحمن أو حماد بن سلمة قالوا فيه: هذا حديث صحيح على شرط مسلم وليس بصحيح على شرط البخاري لكون هؤلاء عند مسلم ممن اجتمعت فيهم الشروط المعتبرة ولم يثبت عند البخاري ذلك فيهم.

وكذا حال البخاري فيما خرجه من حديث عكرمه مولى ابن عباس وإسحاق بن محمد الفروي وعمرو بن مرزوق وغيرهم ممن احتج بهم البخاري ولم يحتج بهم مسلم [١].

(١) صحيح مسلم بشرح النووي – المقدمة ١/١٥.

الحديث الصحيح لغيره

الحديث الصحيح لغيره هو فى أصله حديث « حسن لذاته » غير إنه توبع فجاء من طريق آخر مساو له فى قوته « أى حسن ذاته » أو ارجح منه (أي صحيح) أو جاء من عدة طرق كل طريق منها لا يصل إلى مرتبة الحسن لذاته فتقوى الحديث ويرتقى من « الحسن لذاته » إلى «الصحيح لغيره ».

فالصحيح لغيره هو حسن لذاته ولكنه توبع بمثله أو بأقوى منه.

- وسمى صحيحا لغيره لأن صحته ليست ذاتية أي ليست من ذاته وإنما جاءت من وروده من طريق آخر.
- قال السخاوي: الحديث الحسن لذاته وهو المشهور بالعدالة وصدق راويه عير أنه متأخر المرتبة فى الضبط والإتقان عن راوي الصحيح إذا أتى له طرق أخرى نحوها أي نحو طريقه الموصوفة بالحسن من الطريق المنحطة عنها صحته. أما عند التساوى أو الرجحان فمجيئه من وجه آخر كاف وهذا الصحيح لغيره [١].

قال الشيخ محمد على أحمدين: الصحيح لغيره هو حسن لذاته ولكنه توبع بمثله أو بأقوى منه مطلقاً أو بأقل منه مع التعدد [٢].

قال الحافظ ابن حجر ك وإنما يحكم للحديث الحسن لذاته بالصحة عند تعدد الطرق لأن للصورة المجموعة قوة تجبر القدر الذي قصر به ضبط راوي الحسن عن راوي الصحيح ومن ثم تطلق الصحة على الإسناد الذي يكون حسناً لذاته لو تفرد إذا تعدد [٣].

مثال ذلك: قال ابن الصلاح: مثاله حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال: « لو لا أن اشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل

(١) فتح المغيث للسخاوي ١/٧١.

(٢) ضوء القمر على نخبة الفكر ص ٣١.

(٣) شرح نخبة الفكر ص ١١.

صلاة » [1] فمحمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة، لكن لم يكن من أهل الإتقان، حتى ضعفه بعضهم من جهة حفظه، ووثقه بعضهم لصدقه. وجلالته، فحديثه من هذه الجهة حسن فلما انضم إلى ذلك كونه روى من أوجه أخر زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه وانجبر به ذلك النقص اليسير فصح هذا الإسناد وارتقى لدرجة الصحيح [2].

المراد بقول المحدثين « هذا حديث صحيح الإسناد » أو حديث حسن الإسناد: « من المعلوم أنه لا تلازم بين الإسناد والمتن فقد يصح الإسناد لأنه متصل ورجاله ثقات ولا يصح المتن لأن بالمتن شذوذاً أو علة قادحة.

وقد يصح المتن والإسناد غير صحيح لأنه لم يستكمل شروط الصحة ثم يأتى المتن من طريق آخر أو بإسناد أخر غير صحيح.

لذلك كان الحكم على الحديث حكماً على متنه وإسناده فإذا قال إمام من الأئمة « هذا حديث صحيح » فقد حكم على إسناده ومتنه بالصحة. وكذا إذا قال « هذا حديث حسن » فقد حكم على إسناده ومتنه بالحسن.

وإذا قال إمام « هذا إسناد صحيح » أو « هذا إسناد حسن » فهل يعتبر ذلك حكماً على المتن أم على الإسناد فقط ؟

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الجمعة: باب السواك يوم الجمعة ٣٧٤/٢ فتح الباري من طريق مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة وفي كتاب التمني: باب ما يجوز من اللهو بدون قوله عند كل صلاة ٢٢٤/١٣. ومسلم فى صحيحه: كتاب الطهارة: باب السواك ١٤٢/٣ – ١٤٣ والترمذى فى سننه: كتاب الطهارة: باب ما جاء فى السواك ٣٤/١ – ٣٥ من حديث زيد بن خالد الجهنى من طريق محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن زيد بن خالد الجهنى وقال أبو عيسى وحديث أبي سلمة عن أبى هريرة وزيد بن خالد عن النبى ﷺ كلاهما عندي صحيح لإنه قد روي من غير وجه وأما محمد بن إسماعيل يعنى البخارى فزعم أن حديث أبى سلمة عن زيد بن خالد أصح، وقال الترمذي عقب حديث زيد بن خالد الجهنى هذا حديث حسن صحيح. ووقعت المتابعة هنا بمن هو أقوى من محمد بن عمرو.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ١٧.

قال السيوطي: إذا قال الحفاظ هذا حديث حسن الإسناد أو صحيحه دون قولهم حديث صحيح أو حسن لأنه قد يصح أو يحسن الإسناد لقفة رجاله دون المتن لشذوذ أو علة وكثيراً ما يستعمل ذلك الحاكم في مستدركه فإن اقتصر على ذلك حافظ معتمد ولم يذكر له علة ولا قادحاً فالظاهر صحة المتن وحسنه لأن عدم العلة والقادح هو الأصل والظاهر [١].

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح قولهم: هذا حديث صحيح الإسناد أو حسن الإسناد دون قولهم: هذا حديث صحيح أو حديث حسن لأنه قد يقال هذا حديث صحيح الإسناد ولا يصح (أي المتن) لكونه شاذاً أو معللاً.

غير أن المصنف المعتمد منهم إذا اقتصر على قوله أنه صحيح الإسناد ولم يذكر له علة ولم يقدح فيه فالظاهر منه الحكم له بأنه صحيح فى نفسه لأن عدم العلة والقادح هو الأصل والظاهر [٢].

قال الحافظ العراقي: إذا قالوا هذا حديث إسناده صحيح دون قولهم هذا حديث صحيح وكذلك حكمهم على الإسناد بالحسن كقولهم إسناده حسن دون قولهم حديث حسن لأنه قد يصح الإسناد لثقة رجاله ولا يصح الحديث « أي المتن » لشذوذ أو علة [٣].

قال الحافظ ابن حجر: والذى لاشك فيه أن الإمام منهم لا يعدل عن قوله صحيح إلى قوله صحيح الإسناد إلا لأمر ما [٤].

والظاهر من هذه الأقوال: أن الإمام الحافظ إذا قال هذا حديث صحيح الإسناد فإن ذلك حكماً منه على الإسناد بالصحة دون المتن ولا يلزم من حكمه على الإسناد دون المتن أن يكون قادحاً فى المتن بل يكون قد توقف فى الحكم على المتن وإلا فما الذي جعله يخص الإسناد بالحكم دون المتن والأصل عدم التفرقة بينهما فى الحكم.

---

(١) تدريب الراوي ١/١٦١.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ١٩.

(٣) فتح المغيث للعراقى ١/٥٠.

(٤) تدريب الراوي ١/١٦٠.

معنى قول العلماء: صح شيء فى الباب:

إذا قيل أصح شيء فى الباب كذا، فلا يلزم منه صحة الحديث فإنهم يقولون: هذا أصح ما جاء فى الباب، وإن كان ضعيفاً ومرادهم من هذا كما قال النووي[1]، أرجح ما ورد في الباب أو أقله ضعفاً.

ومن هذا القول نستخلص أنه لا يقتضى هذا القول وما يماثله صحة الحديث، لنهم قد يقصدون أنه أصح الأحاديث الضعيفة المذكورة في الباب أو أقلها ضعفاً ويكثر ذلك فى جامع الترمذي وتاريخ البخاري.

أول مصنف فى الصحيح المجرد:

بعد أن تحدثنا عن الحديث الصحيح وشروطه وما تبع ذلك يأتي الحديث عن الصحيحين للإمام البخارى ومسلم بن الحجاج.

جمهور المحدثين على أن أول من صنف فى الصحيح المجرد هو الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري حيث صنف كتابه الذي أِماه (الجامع الصحيح المختصر المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه) المشهور بالجامع الصحيح أو صحيح البخاري.

قال النووي فى التقريب[2] أول مصنف فى الصحيح المجرد، صحيح البخاري وإحترز النووي فى كلامه (بالمجرد) عن الموطأ للإمام مالك، وإن كان أول من صنف فى الصحيح ولكن لم يجرد فيه الصحيح، بل أدخل فيه المرسل ولمنقطع والبلاغات، وذلك حجة عنده، وأما البخاري فإنه، وإن أدخل التعاليق ونحوها، لكنه أوردها إستثناساً واستشهادا، فذكرها فيه لا يخرجه عن كونه جرد الصحيح.

فلقد كان الأئمة قبل البخاري لا يقتصرون في مؤلفاتهم على الصحيح من الأحاديث بل كانوا يجمعون بين الصحيح والحسن والضعيف ولم يميزوا بين الصحيح وغيره تاركين التمييز بين الصحيح وغيره إلى معرفة القارئ إلى أن جاء الإمام البخاري ﷺ فرأى أن يخص الحديث الصحيح بالجمع فألف كتابه الجامع الصحيح – وبذلك يكون الإمام البخاري قد نهض بالحديث نهضة كبيرة وخطابه

(١) قواعد التحديث للقاسمى ص ٨٢: ٨٣.

(٢) تدريب الراوي للسيوطى ٦٧/١، قواعد التحديث للقاسمي ص ٨٢.

خطوة واسعة جديدة، حيث ميز بين الحديث الصحيح وغير الصحيح وجعل كتابه الجامع الصحيح خاصاً بالأحاديث الصحيحة.

ثم تلا الإمام البخاري فى جمع الحديث الصحيح وتجريده الإمام مسلم ابن الحجاج القشيري النيسابورى [1] تلميذ الإمام البخاري فصنف كتابه الصحيح أيضا وجعله خاصا بالأحاديث الصحيحة.

وهما أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل، ولقد تلقت الأمة الإسلامية الكتابين (صحيح الإمام البخاري وصحيح الإمام مسلم) بالقبول وإن اختلفوا في ترجيح أحدهما على الآخر.

أيهما أصح:

كتاب البخاري أصحهما، وأكثرهما فوائد، وذلك لأن أحاديث البخاري أِد اتصالا وأوثق رجالاً، ولأن فيه من الاستنباطات الفقهية والنكت الحكمية ما ليس فى صحيح مسلم.

هذا وكون صحيح البخاري أصح من صحيح مسلم إنما هو باعتبار المجموع وإلا فقد يوجد بعض الأحاديث فى مسلم أقوى من بعض الأحاديث فى البخاري.

وقيل:إن صحيح مسلم أصح، والصواب القول الأول، فالبخارى أكثر علماً وإحاطة بأحوال الرواة، وكان مسلم قد استفاد من البخاري وسمع عليه.

السبب الذي حمل الإمام البخاري على تصنيف الجامع الصحيح:

سبق أن علمنا أن العلماء قبل الإمام البخاري كانوا يجمعون فى مصنفاتهم بين الحديث الصحيح والحسن والضعيف ولم يخص واحد منهم الحديث الصحيح بالتصنيف إلى أن جاء الإمام البخاري وقرأ كتبهم وتحركت همته لجمع الحديث الصحيح على حدة والذي قوى عزمه على ذلك وحرك همته كما قال الحافظ ابن حجر ما سمعه من أستاذه أمير المؤمنين في الحديث والفقه إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهوية حيث أخرج الحافظ ابن حجر بإسناده إلى إبراهيم بن معقل النسفي قال: قال أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري كنا عند إسحاق

(١) هو أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري.

بن راهوية فقال: « لو جمعتهم كتاباً مختصراً لصحيح سنة رسول الله ﷺ قال: فوقع ذلك فى قلبى فأخذت فى جمع الجامع الصحيح » [١].

قال الحافظ ابن حجر وروينا بالإسناد الثابت عن محمد بن سليمان بن فارس قال سمعت البخاري يقول: « رأيت النبى ﷺ وكأنني واقف بين يديه وبيدي مروحة أذب بها عنه فسألت بعض المعبرين فقال أنت تذب عنه الكذب فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح » [٢].

هل استوعب البخاري ومسلم كل الأحاديث الصحيحة في صحيحهما ؟

إن البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى لم يستوعبا الصحيح في صحيحيهما ولم يلتزما ذلك. بل فاتهما من الحديث الصحيح الكثير. ويوجد في كتب السنن والمسانيد وغيرها.

قال البخاري رحمه الله: « ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحيح حتى لا يطول » [٣].

وقال: « ما تركت من الصحاح أكثر »[٤] والمعنى أنه ترك رواية كثير من الأحاديث الصحيحة فى كتابة خشية أن يطول الكتاب فيمل الناس من طوله.

وقال مسلم: « ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا، إنما وضعت ما أجمعوا عليه »[٥] أي الأئمة الأربعة:أحمد بن حنبل، ويحيي ابن معين، وعثمان بن أبي شيبة، وسعيد بن منصور الخراسانى.

يريد ما وجد عنده فيها شرائط الصحيح المجمع عليه، وإن لم يظهر اجتماعها في بعضها عند بعضهم. قاله ابن الصلاح [٦].

هل فاتهما شيء من الصحيح ؟

---

(١) هدى الساري ص ٦: ٧، تدريب الراوي ٨٨/١.

(٢) نفس المرجع السابق، شروط الأئمة الخمسة ص ٦٥.

(٣) هدى الساري ص ٥، تدريب الراوي ٩٨/١.

(٤) هدى الساري ص ٥، محاسن الاصطلاح ص ٩١.

(٥) تدريب الراوي ٩٨/١، مقدمة ابن الصلاح ٩١ والنبصرة ٤٣/١، ألفية السيوطى ص ٨٣.

(٦) مقدمة ابن الصلاح ص ٩١.

الصحيح أنه فاتهما شيء كثير، فقد نقل عن البخاري أنه قال: « وما تركت من الصحاح أكثر »، وقال: « أحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح » [١].

قال السيوطي: قال العراقي عقب قول البخاري السابق ولعل البخاري أراد بالأحاديث المكررة الأسانيد والموقوفات فربما عد الحديث الواحد المروى بإسنادين حديثين، زاد ابن جماعة فى المنهل الروي: أو أراد المبالغة في الكثرة، قال والأول أولى، قيل: ويؤيد أن هذا هو المراد، أن الأحاديث الصحاح التى بين أظهرنا – بل وغير الصحاح – لو تتبعت من المسانيد والجوامع والسنن والأجزاء وغيرها لما بلغت مائة ألف بلا تكرار. بل ولا خمسين ألفا. ويبعد كل البعد أن يكون رجل واحد حفظ ما فات الأمة جميعه فإنه إنما حفظه من أصول مشايخه وهي موجودة [٢].

ويدل قول البخاري السابق أنه كان يحفظ من الأحاديث الصحيحة أكثر من الأحاديث التي دونها فى صحيحه.

عدد أحاديث كل منهما:

١- البخاري جملة ما فيه سبعة آلف ومائتان وخمسة وسبعون حديث بالمكررة، ويحذف المكررة أربعة آلاف [٣].

٢- مسلم: جملة ما فيه اثنا عشر ألفا بالمكررة، ويحذف المكررة نحو أربعة آلاف [٤].

معنى قولهم متفق عليه:

إذا قال العلماء عن حديث (متفق عليه) فمرادهم اتفاق الشيخين البخاري ومسلم على صحته لا اتفقا الأمة إلا أن ابن الصلاح قال: (لكن اتفاق الأمة عليه لازم من ذلك وحاصل معه لاتفاق الأمة على ما اتفقا عليه بالقبول [٥].

الكتب التى هى مظنة الصحيح الزائد على ما فى الصحيحين:

---

(١) علوم الحديث ص ١٦، تدريب الراوي ٩٩/١.

(٢) تدريب الراوي ٩٩/١ – ١٠٠، فتح المغيث للعراقي ١٨/١.

(٣) تدريب الراوي ١٠٢/١.

(٤) المرجع السابق ١٠٤/١.

(٥) مقدمة ابن الصلاح ص ١٤.

سبق أن علمنا أن البخاري ومسلم لم يستوعبا إخراج الصحيح فأين نجد الصحيح الزائد على ما فيهما ؟

١- الموطأ للإمام مالك: وهو إمام الهجرة وأحد الأئمة الأربعة: أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك الأصبحى وهو من تابعي التابعين وكتابه من أجل الكتب التي ألفت فى عصره وأهمها نفعاً وهو يشتمل على الأحاديث المتصلة والمرفوعة وفيه المراسيل: وهى التى سقط منها الصحابى، والمنقطعة. وفيه البلاغات كما إنه فيه الكثير من أقوال الصحابة والتابعين والآراء الفقهية المستندة إلى إجماع أهل المدينة، والاجتهادات المنسوبة له ولغيره من العلماء.

عدد أحاديث الموطأ:

قال الإمام أبو بكر الأبهري (ت ٣٧٥هـ): جملة ما في الموطأ من الآثار عن النبي ﷺ عن الصحابة والتابعين:ألف وسبعمائة وعشرون حديثاً المسند منها: ستمائة حديث، والمرسل مائتان وعشرون حديثاً والموقوف ستمائة وثلاثة عشر ومن قول التابعين مائتان وخمسة وثمانون.

وقال الإمام السيوطى نقلا عن ابن حزم [(١)]: أحصيت ما في موطأ مالك وما فى حديث سفيان بن عينية فوجدت فى كل واحد منهما خمسمائة ونيفا مسندة وثلثمائة مرسلاً ونيفا، وفيه نيف وسبعون حديثاً قد ترك مالك نفيه العلم بها وفيها أحاديث ضعيفة وهاها جمهور العلماء.

٢- مسند الإمام أحمد:

وهو للإمام الكبير أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني أبو عبد الله المروزي ولد رحمه الله سنة ١٦٤هـ وتوفى سنة ٢٤١هـ.

وكتابه المسند مرتب على حسب الرواة من الصحابة وهي طريقة المسانيد فنرى (مسند أبي بكر) وتحته مروياته، (ومسند عمر) وتحته مروياته وهلم جرا.

ويشتمل المسند على ثلاثين ألف حديث انتقاها من أكثر من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألف حديث.

(١) تدريب الراوي ١/١١١.

٣- سنن أبي داود:

ومؤلفة هو سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني ولد سنة ٢٠٠ هـ وتوفي بالبصرة سنة ٢٧٥هـ وكتابه السنن هو أحد الكتب الستة المعروفة، وقد حاز القبول عن أهل المعرفة والإتقان لصناعة الحديث والفقهاء خصوصاً من ناحية الصحة والترتيب ويسر التناول.

قال أبو داود عنه: (كتبت عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث انتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب- يعنى كتاب السنن – جمعت فيه أربعة آلاف حديث وستمائة حديث، ذكرت الصحيح وما يشبهه وما يقاربه. وقال رحمه الله أيضا: (ما ذكرت فى كتابي حديثاً أجمع الناس على تركه) وهو مرتب على الكتب والأبواب الفقهية.

٤- جامع الترمذي:

وصاحبه هو الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة ابن موسي الترمذي ولد سنة ٢٠٠هـ وتوفي سنة ٢٧٩هـ ويسمى الكتاب (جامع الترمذي، والجامع الكبير، وسنن الترمذي، وأطلق الحاكم عليه لفظ (الجامع).

وهو مرتب على الكتب والأبواب الفقهية، ويتميز بتبيين أنواع الحديث من الصحة والحسن والغرابة والضعف، وفيه ما ليس فى غيره من ذكر المذاهب ووجوه الاستدلال، وإشارة إلى ما فى الباب من الأحاديث، ويتجه أهل التحقيق إلى أن غالبية أحاديث هذا الكتاب صحيحة، والضعيف فيها قليل.

٥- سنن النسائي:

مصنفه هو القاضي أحمد بن شعيب بن على بن سنان أبو عبد الرحمن النسائى ولد سنة ٢٢٥هـ،أما عن الكتاب وهو « سنن النسائى » يطلق عليه المجتبي أو المجتني، فقد ذكر صاحبه رحمه الله أنه صنف فى أول الأمر كتاباً يقال له: (السنن الكبير للنسائى) ثم أختصره فيما بعد وأسقط منه كل حديث تكلم فى إسناده بالتعليل وسماه (بالمجتبى أو المجتني) والأشهر هو الأخير [١].

(١) مقدمة تحفة الأحوذي ص ١٣٠.

قال الشوكاني: وله مصنفات كثيرة فى الحديث والعلل منها (السنن وهى أقل السنن الأربع بعد الصحيح حديثاً ضعيفاً) [١].

٦- سنن ابن ماجه:

مؤلفه هو أبو عبد الله محمد بن يزيد عبد الله القزويني ولد سنة ٢٥٩هـ وتوفي سنة ٢٧٣هـ.

وكتابه هذا أحد الكتب الستة الأمهات وهو غزيز الفقه والفوائد.

قال ابن حجر: (كتابه فى السنن – يعنى ابن ماجه – جامع جيد كثير الأبواب والغرائب وفيه أحاديث ضعيفة جداً،وقد نقل مثل هذا الكلام عن ابن الأثير أيضا، ولكن عدد الضعيف قليل إذا قيس بعدد الأحاديث التي يشتمل عليها الكتاب.

٧- صحيح ابن خزيمة:

وصاحبه هو شيخ الإسلام الإمام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري ولد سنة ٢٢٣هـ وتوفي سنة ٣١١هـ.

وقد قيل إنه أصح ما صنف فى الصحيح بعد البخاري ومسلم.

ويمتاز بشدة تحريه حتى إنه يتوقف فى التصحيح لأدنى كلام في الإسناد[٢] فيقول إن صح الخبر، أو إن ثبت كذا ونحو ذلك.

٨- صحيح ابن حبان:

صاحبه هو الحافظ أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد توفي سنة ٣٥٤ هـ وكتابه المسند الصحيح يقع في خمس مجلدات وقد رتبه الأمير علاء الدين عبد الله الفارسي (ت ٧٣٩هـ) على الأبواب ترتيباً حسناً وسماه (الإحسان فى تقريب صحيح ابن حبان).

٩- مستدرك الحاكم والكلام عليه:

هو كتاب ضخم من كتب الحديث، ذكر مؤلفه أبو عبد الله الحاكم النيسايوري (المتوفي سنة ٤٠٥هـ) فيه الأحاديث الصحيحة التي على شرط

(١) نيل الأوتار ١١/١.

(٢) تدريب الراوي ١٠٩/١.

الشيخين أو على شرط أحدهما، ولم يخرجاها، كما ذكر الأحاديث الصحيحة عنده وإن لم تكن على شرط واحد منهما. معبراً عنها بأنها صحيحة الإسناد وربما ذكر بعض الأحاديث التى لم تصح، لكنه نبه عليها وهو متساهل فى التصحيح، فينبغي أن يتتبع ويحكم على أحاديثه بما يليق بحالها، ولقد تتبعه الذهبي وحكم على أكثر أحاديثه بما يليق بحالها ولا يزال الكتاب بحاجة إلى تتبع وعناية [١].

يقول الإمام ابن كثير: ن شيخه الذهبي جمع فيه جزءاً كبيراً مما وقع فيه من الموضوعات وذلك يقارب مائة حديث [٢].

ويقول الإمام ابن الصلاح في شأن الأحاديث التي اشتمل عليها المستدرك: (ما حكم بصحته ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة: إن لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن يحتج ويعمل به) وإن لم يرتضى بعض العلماء بذلك منهم البدر بن جماعة، وقرر أنه يتبع ويحكم عليه بم يليق بحاله من الحسن أو الصحة أو الضعف [٣].

وأكد هذا الحافظ ابن حجر وذلك بأن ما صححه الحاكم إذا لم يكن هناك تصحيح أو تضعيف لأحد الأئمة المعتمدين حكمنا بأنه حسن إلا أن يظهر فيه علة توجب ضعفه، والأصح أنه يتبع ويحكم عليه بما يليق بحاله.... كما ذهب البدر بن جماعة. وقد اعتذر الحافظ ابن حجر للحاكم عن التساهل الذي وقع فيه فقال: إنما وقع للحاكم التساهل لنه سود الكتاب لينقحه فأعجلته المنية [٤].

وغير ما تقدم هناك سنن الدار قطني ومسند الحميدي.

قال الإمام النووي فى التقريب [٥]: ثم إن الزيادة فى الصحيح تعرف من السنن المعتمد: كسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي وابن خزيمة والدار قطني،

(١) تدريب الراوي ١/١٠٦ – ١٠٨.
(٢) تدريب الراوي ١/١٠٦ والباعث الحثيث ص ٣٠ تحقيق الشيخ أحمد شاكر.
(٣) تدريب الراوي ١/١٠٧.
(٤) المرجع السابق.
(٥) تدريب الراوي ١/١١٥.

والحاكم والبيهقي، وغيرها منصوصاً على صحته، والكتب المخرجة على الصحيحين مثل مستخرج أبي عوانة الاسفراييني، ومستخرج أبى نعيم الصبهاني.

المستخرجات على الصحيحين:

موضوع المستخرج هو :أن يأتي المصنف إلى كتاب من كتب الحديث فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب فيجتمع معه فى شيخه أو من فوقه [1].

أشهر الكتب المستخرجة على الصحيحين:

١- المستخرج لأبي بكر الإسماعيلى على البخاري.

٢- المستخرج لأبي عوانة الاسفرابيني على مسلم.

٣- المستخرج لأبي نعيم الأصبهاني على كل منهما.

هل التزم أصحاب المستخرجات فيها موافقة الصحيحين فى الألفاظ:

لم يلتزم مصنفوها موافقتهما فى الألفاظ، لأنهم إنما يروون الألفاظ التي وصلتهم من طريق شيوخهم، لذلك فقد حصل فيها تفاوت قليل في بعض الألفاظ.

وكذلك ما أخرجه المؤلفون القدامى في تصانيفهم المستقلة كالبيهقي والبغوي وشبههما قائلين: « رواه البخاري » أو « رواه مسلم » فقد وقع فى بعضه تفاوت في المعنى وفى الألفاظ – فمرادهم من قولهم « رواه البخاري ومسلم » أنهما رويا أصله.

ولذلك لا يجوز لشخص أن ينقل من المستخرجات أو الكتب المذكورة آنفاً حديث ويقول رواه البخاري أو مسلم إلا بأحد أمرين:

١- أن يقابل الحديث بروايتهما.

٢- أو يقول صاحب المستخرج أو المصنف.

« أخرجاه بلفظه »

فوائد المستخرجات على الصحيحين:

للمستخرجات على الصحيحين فوائد كثيرة من أهمها:

---

(١) فتح المغيث ٢١/١.

١- علو الإسناد: لن مصنف المستخرج لو روى حديثاً مثلاً من طريق البخاري لوقع أنزل من الطريق الذي رواه به في المستخرج.
٢- الزيادة فى قدر الصحيح: لما يقع فيها من ألفاظ زائدة وتتمات في بعض الأحاديث.
٣- القوة بكثرة الطرق: وفائدتها الترجيح عند المعارضة.
٤- أن يندفع بروايات المستخرج ما قد يتوهم من النقد على إسناد الصحيح، فأن يثبت فى إسناد المستخرج تصريح المدلس بالسماع، وتعيين المبهم وغير ذلك.

المعلقات فى الصحيحين وحكمها

اشتمل كتاب صحيح البخارى على ١٣٤١ واحد وأربعين وثلثمائة وألف حديث من الأحاديث المعلقة وهذا القدر على أنواع: فمنه:

- ما هو معلق بصيغة تدل على الجزم مثل: قال وأمر وفعل وذكر بالبناء للفاعل.
- ومنه ما هو معلق بصيغة لا تدل على الجزم مثل: يروي ويحكي عن النبى ﷺ ببناء هذه الأفعال للمجهول.
- ثم منه ما وصله فى موضع آخر من الكتاب غير الموضع الذي علقه فيه وذلك أكثر.
- ومنه ما لم يصله فى الكتاب وعدته مائة وستون حديثاً.

وقد صنف الحافظ ابن حجر – رحمه الله كتابا مستقلا روى فيه هذه الأحاديث موصولة وسماه « تغليق التعليق » وإنما أورد البخاري المعلق في كتابه اختصاراً أو مجانبة للتكرار.

أما صحيح مسلم ففيه المعلق في موضع واحد فى التيمم وفي موضعين فى الحدود والبيوع فى أربعة عشر موضعاً يروى الحديث متصلا ثم يعقبه بقوله: رواه فلان.

وبناء على ما تقدم فما كان من هذه المعلقات بصيغة الجزم فإنه صحيح بالنسبة إلى من أضيف إليه لأن البخاري ومسلماً لا يستجيزان أن يجزما عنه بذلك ما لم يصح عندهما عنه وأما ما كان فيها بصيغة لا تدل على الجزم فإنه ضعيف لكنه لا يصل إلى درجة السقوط فأما ضعفه فلأن عادة علماء الحديث جارية باستعمال هذه الصيغ في الأحاديث الضعيفة.

وأما أنه لم ينزل إلى درجة السقوط فأنه فى كتاب ملتزم بالصحة فإيراده فيه يشعر بصحة ويدعو إلى الركون إليه وإنما كان الحديث المعلق مردوداً لأنه الراوي المحذوف غير معلوم العدالة والضبط وقد يكون مقبولاً إذا جاء الراوي المحذوف فى طريق آخر موصوفاً باسمه وكنيته ولقبه معروفا بالعدالة والضبط أو جاء الحديث

المعلق فى كتب الحديث التي تلقتها الأمة بالقبول: ككتاب صحيح البخاري وصحيح مسلم.

ما أنتقد على البخاري ومسلم والجواب عن ذلك:

ومما ينبغي أن يعلم أنه استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلا بشرطيهما فيها ونزلت عن درجة ما التزماه وقد ألف الإمام الحافظ أبو الحسن على بن عمر الدار قطني فى بيان ذلك كتابه المسمي بالاستدراكات والتتبع « وذلك في مائتي حديث مما فى الكتابين ولأبي مسعود الدمشقي أيضا عليهما استدراك ولأبي على الغساني فى كل كتابه » تقييد المهمل في جزء العلل « منه استدراك أكثره على الرواة وفيه ما يلزمهما ».

وقال الحافظ ابن حجر(١): « ينبغي لكل منصف أن يعلم أن هذه الأحاديث وإن كان أكثرها لا يقدح فى أصل موضوع الكتاب فإن جميعها وارد من جهة أخرى وهى ما أدعاه الإمام ابن الصلاح وغيره من الإجماع على تلقي هذا الكتاب بالقبول والتسليم لصحة جميع ما فيه فإن هذه المواضع متنازع في صحته فلم يحصل لها من التلقي ما حصل لمعظم الكتاب وقد تعرض لذلك ابن الصلاح فى قوله: إلا مواضع يسيرة انتقدها عليه الدار قطني وغيره.

وقال النووي فى مقدمة شرح مسلم (٢): ما أخذ عليهما – يعنى البخاري ومسلم وقدح فيه معتمد من الحفاظ فهو مستثنى مما ذكر لعدم الإجماع على تلقيه بالقبول.

والجواب عما يتعلق بالمعلق سهل لأن وضع الكتابين إنما هو للمسندات والمعلق ليس بمسند ولهذا لم يتعرض الدار قطني فيما تتبعه على الصحيحين إلى الأحاديث المعلقة التي لم توصل في موضع آخر لعلمه بأنها ليست من موضوع الكتاب وإنما ذكرت استئناسا واستشهادا ومراد البخاري بتخريج التعليق فى كتابه أن يكون الكتاب جامعاً لأكثر الأحاديث التي يحتج بها إلا أن منها ما هو على شرطه فساقه سياق الأصل ومنها ما هو على غير شرطه فغاير السياق في إيراده ليمتاز

(١) انظر الفصل الثامن من مقدمة فتح الباري – لابن حجر.

(٢) مقدمة شرح مسلم ٢٠/١.

فانتفى إيراد المعلقات وبقى الكلام فيما علل من الأحاديث المسندات وعدة ما اجتمع من ذلك مما فى كتاب البخاري وإن شاركه مسلم فى بعضه مائة وعشرة أحاديث منها ما وافقه مسلم على تخريجه وهو اثنان وثلاثون حديثاً ومنها ما انفرد بتخريجه وهو ثمانية وسبعون حديثاً.

فالأحاديث التي انتقدت عليهما تنقسم إلى ستة أقسام:

القسم الأول: ما تختلف فيه الروايات بالزيادة فى رجال الإسناد والنقص منهم. والجواب: أن صاحب الصحيح إن أخرج الطريق المزيدة وعلله الناقد بالطريقة الناقصة فهو تعليل مردود كما صرح به الدار قطني نفسه فى نقده لأن الراوي إن كان سمعه في الطريق الناقصة فالزيادة لا تضر لأنه يكون قد سمعه بواسطته عن شيخه ثم لقيه فسمعه منه وإن كان لم يسمعه فيها فهو منقطع والمنقطع من قسم الضعيف. والضعيف لا يعل الصحيح وإن أخرج صاحب الصحيح الطريق الناقص بالطريق المزيدة تضمن اعتراضه دعوى الانقطاع فيما صححه المؤلف فينظر: إن كان للراوي صحابياً أو ثقة غير مدلس قد أدرك من روى عنه إدراكاً بيناً أو صرح بالسماع إن كان مدلساً من طريق أخرى فإن وجد ذلك اندفع الاعتراض بذلك وإن انتفى كل ذلك وكان الانقطاع فيه ظاهراً فيحمل على أن صاحب الصحيح إنما أخرج ذلك فى حديث له متابع أو شاهد أو احتف بقرائن تقويه وقد يكون التصحيح إنما هو من حيث مجموع الطرق لا من جهة ذلك الطريق وحده [1].

وقد يكون الانقطاع الذي يدعيه المعلل لأن الراوي لم يسمع ممن روى عنه بل أخذه عنه بالإجازة أو المكاتبة وهذا لا يلزم منه الانقطاع عند من يجوز الرواية بالإجازة أو المكاتبة وقد يكون تخريج صاحب الصحيح له إشارة إلى أنه ممن يرى صحة الرواية بذلك.

القسم الثانى: ما اختلف فيه الرواة بتغيير بعض رجال الإسناد.

والجواب عن ذلك: أنه إن أمكن الجمع بأن يكون الحديث عند ذلك الراوي على الوجهين جميعاً فأخرجهما المؤلف ولم يقتصر على أحدهما حيث يكون المختلفون فى ذلك متعادلين فى الحفظ والعدد فذلك ولا اعتراض وإن لم يمكن

(١) مقدمة الفتح ص ٩١.

الجمع لتفاوت الرواة في العدد أو في الحفظ فالعادة أن صاحب الصحيح يخرج الطريق الراجحة ويعرض عن الطريق المرجوحة أو يشير إليها وعلى أي حال فالاعتراض مندفع والنقد غير متجه.

القسم الثالث: ما تفرد بعض الرواة بزيادة فيه دون من أكثر هو عدداً لو اشد ضبطاً.

والجواب: أن التعليل به لا يؤثر إلا إن كانت الزيادة منافية بحيث يتعذر الجمع بين رواية من زاد ورواية من لم يزد أما إن كانت الزيادة لا منافاة فيها بحيث تكون كالحديث المستقل فلا أثر لها فى التعليل اللهم إذا وضح بالدلائل القوية أن تلك الزيادة مدرجة فى المتن من كلام بعض رواته فحينئذ تؤثر.

القسم الرابع: ما تفرد به بعض الرواة ممن ضعف منهم.

والجواب: أنه ليس فى صحيح البخاري غير حديثين وتبين أن لكل منهما متابعاً.

الحديث الأول: حديث أبى بن عباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده قال: « كان للنبي ﷺ فرس يقال له اللحيف » [1] قال الدار قطني وأبى هذا ضعيف قال الحافظ وقد تابعه عليه أخوه عبد المهيمن بن العباس.

الحديث الثاني: حديث إسماعيل بن أبى أويس عن مالك عن زيد ابن أسلم عن أبيه: « أن عمر – رضي الله عنه – استعمل مولى له يدعى هنيا على الخمس..... »

الحديث بطوله قال الدار قطني وإسماعيل ضعيف.

قال الحافظ: « لم ينفرد به بل تابعه عليه معن بن عيسى فرواه عن مالك كرواية إسماعيل سواء [2].

القسم الخامس: وهو ما حكم فيه بالوهم على بعض رواته.

والجواب: أن الوهم إنما يؤثر إذا لم يروى الحديث من طريق الذي حكم عليه بالوهم. قال الحافظ ابن حجر: وليس فى الصحيح منه – بحمد الله شيء – وأما

(١) أخرجه الزبيدي فى إتحاف السادة المتقين ٧ / ١٠٤، وأخرجه الأستاذ ناصر الدين الألباني فى سلسلة الأحاديث الضعيفة برقم ٩٦٩.

(٢) مقدمة الفتح ٢ / ٩٥.

إذا روى الحديث من غير طريقة فذلك الوهم لا يؤثر ويكون المعتمد عليه أصل الحديث لا خصوص ذلك الطريق.

القسم السادس: ما كان الاختلاف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن.

والجواب: أن هذا أكثره لا يترتب عليه قدح لإمكان الجمع فى المختلف من ذلك أو الترجيح.

ما هو المحكوم بصحته مما رواه الشيخان:

تقدم أن البخاري ومسلم لم يدخلا فى صحيحهما إلا ما صح وأن الأمة تلقت كتابيهما بالقبول.

فما هي الأحاديث المحكوم بصحتها والتي تلقتها الأمة بالقبول ؟

والجواب هو: إن ما رواياه بالإسناد المتصل فهو المحكوم بصحته وأما ما حذف من مبدأ إسناده راو أو أكثر ويسمى المعلق، وهو فى البخاري كثير، لكنه فى تراجم الأبواب ومقدمات الكتب، ولا يوجد شيء منها فى صلب الأبواب البتة، أما فى مسلم فليس فيه من ذلك إلا حديث واحد فى باب التميم ولم يصله فى موضع آخر – وحكمه كما يلي:

أ– فما كان منه بصيغة الجزم: كقال وأمر وذكر فهو حكم بصحته عن المضاف إليه.

ب– وما لم يكن فيه جزم كيروي ويذكر ويحكى، وروى وذكر، فليس فيه حكم بصحته عن المضاف إليه، ومع ذلك فليس فيه حديث واه لإدخاله فى الكتاب المسمي بالصحيح.

الحديث الحسن

تعريفه:

لغة: هو صفة مشبهة من « الحُسْن » بمعنى الجمال، ويستعمل فى المحسوسات والمعنويات [١].

اصطلاحاً: اختلفت أقوال العلماء فى تعريف الحسن وذلك يرجع إلى أن الحسن درجة متوسطة بين الصحيح والضعيف فشق عليهم أن يعرفوا الحسن بتعريف جامع مانع لا يرد عليه أي اعتراض وهذه بعض التعريفات:

١- تعريف الخطابي [٢]: هو ما عرف مخرجه، واشتهر رجاله وعليه مدار أكثر الحديث ويقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء [٣].

شرح التعريف:

المراد بمعرفة مخرجه: أي رواته والمخرج [٤] بفتح الميم وسكون الخاء وفتح الراء اسم مكان لا مصدر ولا اسم الزمان، سمى بذلك لأن كلا من الرواة محل خرج منه الحديث، وأما المخرج بالتشديد أو التخفيف فهو اسم فاعل وهو ذاكر الرواية كالبخاري وأبو داود وغيرهما.

وقيل المراد بمعرفة مخرج الحدي ث: اتصال الإسناد لأن الإسناد إذا كان متصلاً عرفنا موطن كل راوي وجهته.

فإذا كان الحديث من رواية راو قد اشتهر برواية حديث أهل بلده كقتادة بن دعامة السدوسى البصري فإنه اشتهر برواية حديث البصريين فإذا جاء الحديث عن قتادة كان معروف المخرج.

وخرج بهذا القيد كل صور الإنقطاع.

---

(١) لسان العرب مادة (حسن).

(٢) هو لحافظ أبو سليمان محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي الشافعى مصنف معالم السنن وغيره توفى سنه ٣٨٨هـ.

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص١٥، مقدمة صحيح مسلم بشرح النووي ٢٧/١، معالم السنن ١١/١.

(٤) لسان العرب مادة خرج.

« وأشتهر رجاله » المقصود إشتهارهم بالعدالة والضبط إشتهاراً قاصراً عن ضبط رجال الصحيح.

غير أن الخطابي لم يصرح بذلك لذلك اعترض عليه العلماء فقالوا: إن تعريفه غير مانع من دخول غير الحسن فيه. وشرط التعريف أن يكون جامعاً مانعاً.

٢ـ تعريف الترمذي:

الحسن هو كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذا، ويروي من غير وجه نحو ذلك فهو عندنا حديث حسن [(١)].

شرح تعريف الترمذى:

قال شيخ الإسلام ابن حجر: قد ميز الترمذى الحسن عن الصحيح بأمرين:

أحدهما: أن يكون راوية قاصراً عن درجة راوي الحديث الصحيح، وراوي الحسن لذاته، وهو أن يكون غير متهم بالكذب، فيدخل فيه المستور والمجهول ونحو ذلك، وراوي الصحيح لابد وأن يكون ثقة، وراوي الحسن لذاته لابد أن يكون موصوفاً بالضبط ولا يكفى كونه غير متهم.

قال: ولم يعدل الترمذى عن قوله «ثقات » وهى كلمة واحدة، إلى ما قاله إلا لإرادة قصور «رواته » عن وصف الثقة كما هى عادة البلغاء.

الثانى: مجيئه من غير وجه، على أن عبارة الترمذى فيما ذكره فى العلل التي فى آخر جامعة « وما ذكرنا فى هذا الكتاب حديث حسن، فإنما أردنا به حسن إسناده » إلى آخر كلامه.

وقال بعض المتأخرين: قول الترمذي مرادف لقول الخطابي، فإن قوله: « ويروى نحوه من غير وجه » كقوله « ما عرف مخرجه» وقول الخطابي « اشتهر رجاله » يعنى به السلامة من وصمة الكذب، كقول الترمذى:

« ولا يكون في إسناده من يتهم بالكذب » وزاد الترمذي « ولا يكون شاذا » ولا حاجة إليه، لأن الشاذ ينافى عرفان المخرج، فكأن المصنف أسقطه لذلك.

---

(١) كتاب العلل للترمذي فى آخر سننه ٧٥٨/٥.

لكن قال العراقي: تفسير قول الخطابي: ما عرف مخرجه بما تقدم من الاحتراز عن المنقطع وخبر المدلس أحسن، لأن الساقط منه بعض الإسناد لا يعرف فيه مخرج الحديث إذ لا يدري من سقط، بخلاف الشاذ الذي أبرز كل رجاله فعرف مخرج الحديث من أين، وقال البلقيني: اشتهار الرجال أخص من قول: « ولا يكون في الإسناد متهم » لشموله المستور [١].

قال ابن الصلاح بعد أن ذكر تعريف الترمذي وتعريف ابن الجوزي كل هذا مبهم لا يشفى الغليل، وليس فيما ذكره الترمذي والخطابي ما يفصل الحسن من الصحيح [٢].

قال ابن دقيق العيد: وليس ما ذكره مضبوطاً بضابط يتميز به القدر المحتمل من غيره [٣].

قال ابن سيد الناس: بقى عليه أنه اشترط في الحسن أن يروى من وجه آخر، ولم يشترط ذلك فى الصحيح [٤].

قال العراقي: أن الترمذي حسن أحاديث لا تروى إلا من وجه واحد، كحديث إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة عن أبيه عن عائشة ﵂ قالت: كان النبى ﷺ إذا خرج من الخلاء قال: غفرانك « فإنه قال فيه: حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، ولا نعرف فى الباب إلا حديث عائشة ».

قال: وأجاب ابن سيد الناس عن هذا الحديث بأن الذي يحتاج إلى مجيئة من غير وجه هو ما كان راوية فى درجة المستور، ومن لم تثبت عدالته، قال: وأكثر ما فى الباب أن الترمذي عرف بنوع منه لا بكل أنواعه.

٣- تعريف ابن حجر: هو ما اتصل سنده بنقل عدل خفيف الضبط من غير شذوذ ولا علة.

---

(١) تدريب الراوي ١/١٥٥ – ١٥٧.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ١٥.

(٣) تدريب الراوي ١/١٥٥.

(٤) المرجع السابق.

وهذا التعريف مستنبط من مجموع كلامه فى تعريف الصحيح والحسن حيث قال رحمه الله:

وخبر الآحاد بنقل العدل تام الضبط متصل مسند غير معلل ولا شاذ وهو الصحيح لذاته.

فإن خف الضبط أي قل والمراد مع بقية الشروط المتقدمة فى حد الصحيح فهو الحسن لذاته لا لشيء خارج. فشرك ابن حجر بين الصحيح والحسن فى كل الشروط إلا تمام الضبط.

ثم عرف الحسن لغيره فقال رحمه الله تعالى: وهو الذي يكون حسنه بسبب الاعتضاد نحو حديث المستور إذا تعدد طرقه (١).

ويلاحظ أن الحافظ ابن حجر سوى بين الصحيح والحسن في كل الشروط إلا فى شرط الضبط حيث بين رحمه الله تعالى أن راوي الحديث الصحيح تام الضبط أما راوي الحسن فهو خفيف الضبط.

من التعريفات السابقة للحديث « الحين لذاته » نستخلص ما يأتي:

١- أن الحديث الحسن لذاته يشارك الحديث الصحيح فى جميع شروطه إلا في شرط واحد وهو « شرط الضبط » فراوي الحديث الصحيح لابد من أن يكون (تام الضبط) أما راوي الحديث الحسن فهو (خفيف الضبط) أو يشترط فيه مسمي الضبط لاتمامه.

٢- أن الحديث الحسن لذاته يشارك الحديث الصحيح في وجوب العلم به وإن كان دونه فى القوة، لذلك احتج به جميع الفقهاء وعملوا به، وعلى الاحتجاج به معظم المحدثين والأصوليين، إلا من شذ من المتشددين. وقد أدرجه بعض المتساهلين فى نوع الصحيح كالحاكم وابن حبان وابن خزيمة، مع قولهم بأنه دون الصحيح لذاته (٢).

حكم الحديث الحسن:

هو كالصحيح فى الاحتجاج به وإن كان دونه فى القوة.

---

(١) شرح نخبة الفكر ص ٨: ١٠.

(٢) شرح النخبة ص ٣٤.

مثاله:

ما أخرجه الترمذي قال: « حدثنا قتيبة حدثنا جعفر بن سليمان الضبعى عن أبي عمران الجوني عن أبي بكر بن أبي موسى الأشعري قال: سمعت أبي بحضرة العدو يقول: « قال رسول الله ﷺ أن أبواب الجنة تحت ظلال السيوف... الحديث » [(١)].

وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

وكان هذا الحديث حسناً لأن رجال إسناده الأربعة ثقات إلا جعفر بن سليمان الضبعي فإنه حسن الحديث [(٢)] لذلك نزل الحديث عن مرتبة الصحيح إلى الحسن.

سبب اختلاف العلماء فى تعريف الحديث الحسن:

قال ابن كثير: وهذا النوع أي الحديث الحسن لما كان وسطا بين الصحيح والضعيف فى نظر الناظر لا في نفس الأمر عسر التعبير عنه وضبطه على كثير من أهل هذه الصنعة وذلك لأنه أمر نسبي شيء ينقدح فى نفس الحافظ وربما تقصر عبارته عنه.

وكذلك قال اليلقيني: وقال كما قيل في الاستحسان أي في تعريفه فلذلك صعب تعريفه [(٣)].

تفاوت مراتب الحديث الحسن:

كما أن للصحيح مراتب بتفاوت بها بعض الصحيح عن بعض، كذلك فإن الحديث الحسن ليس كله فى مرتبة واحدة بل تتفاوت مراتبه وذلك يرجع إلى تمكن الحديث الحسن من شروطه فأعلى مراتبه.

١- ما قيل فيه أنه صحيح وهو من أدني مراتب الحديث الصحيح مثال ذلك: حديث بهز بن حكيم عن أبيه – عن جده- وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وغير ذلك.

---

(١) أخرجه الترمذي فى سننه: أبواب فضائل الجهاد ٣٠٠/٥ (تحفة الأحوذي).

(٢) تهذيب التهذيب لابن حجر ٩٦/٢.

(٣) الباعث الحثيث ص ٢٧، تدريب الراوي ١٦٠/١.

٢- ما أختلف فى تحسينه وتضعيفه كحديث الحارث بن عبد الله وعاصم بن ضمرة وحجاج ابن أرطاة ونحوهم [١].

المراد بقول العلماء « هذا حديث حسن صحيح »:

سبق أن تحدثنا عن الحديث الصحيح والحديث الحسن واتضح أن الحديث الحسن يشارك الحديث الصحيح في جميع الشروط إلا في شرط واحد وهو الضبط فراوي الحديث الصحيح لابد من أن يكون « تام الضبط » وراوي الحديث الحسن « خفيف الضبط» غير أن الإمام الترمذي يجمع بين الوصفين فى الحكم على الحديث الواحد فيقول: (هذا حديث حسن صحيح) واستخدام هذا الاصطلاح فى سننه كثيراً وكذلك استخدم هذا الاصطلاح فى الحكم على الحديث الإمام على بن عبد الله المعروف بابن المدينى(المتوفي ٢٣٤هـ).

وهذا الاصطلاح مشكل لأن راوي الحديث الصحيح لابد من أن يكون تام الضبط وراوي الحديث الحسن خفيف الضبط فكيف يجتمع (تمام الضبط) وخفة الضبط فى راو واحد.

وقد أجاب العلماء على هذا الإشكال أو الاعتراض بما يلى:

أ- إن كان ما قيل فيه (حسن صحيح) له إسنادان فانه يكون (صحيحا) باعتبار إسناد، (حسناً) باعتبار الإسناد الآخر.

مثال ذلك حديث أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال: « لو لا أن اشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » [٢].

فهذا الحديث أخرجه الترمذي من طريق محمد بن عمرو بن علقمة الليثي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري عن أبي هريرة ﷺ جميعاً.

---

(١)

(٢) أخرجه البخاري فى صحيحه: كتاب الجمعة ك باب السواك يوم الجمعة ٣٧٤/٢ إلا أنه قال « أو على الناس» (فتح الباري).

وفى كتاب التمني: باب ما يجوز من اللهو ٢٢٤/١٣ بدون قوله « عند كل صلاة » ومسلم فى صحيحه: كتاب الطهارة: باب السواك ١٤٢/٣ – ١٤٣ (صحيح مسلم بشرح النووي) والترمذي فى سننه: كتاب الطهارة: باب ما جاء فى السواك ٣٤/١ – ٣٥.

فمحمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة لكنه لم يكن من أهل الإتقان حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته وخلاصة ما قيل فى محمد بن عمرو أنه من أهل المرتبة (الرابعة) فحديثه (حسن).

وأخرجه البخاري من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة.

وأخرجه مسلم من غير طريق الترمذي أيضاً وعلى ذلك: يكون معنى قول الترمذي (حسن صحيح)، (حسن) و (صحيح) غاية الأمر أنه حذف حرف العطف.

ويكون ما قيل فيه (حسن صحيح) إن كان له أكثر من إسناد أعلى مرتبة مما قيل فيه صحيح فقط إذا كان فردا لأن كثرة الطرق تعطي الحديث قوة.

ب- إن كان ما قيل فيه (حسن صحيح) ليس له إلا إسناد واحد وهو الذي يعبر عنه الترمذي بقوله (هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه).

فقد أجاب العلماء عن ذلك النوع بعدة أجوبة ليرفعوا التعارض فقالوا:

١- أن الوصف بالحسن وارد على المتن والوصف بالصحة وارد على الإسناد فلا تعارض بينهما.

- قال ابن الصلاح [(١)]: المراد بالحسن معناه اللغوي وهو ما تميل إليه النفس ولا يأباه القلب دون المعنى الاصطلاحي.

وعلى ذلك يكون الوصف بالحسن وارداً على المتن والوصف بالصحة واردا على الإسناد.

فالترمذى تارة يقول حسن فقط، وتارة يقول صحيح فقط، وتارة حسن صحيح، وتارة صحيح غريب، وتارة حسن غريب، وقال فى آخر كتابه الجامع وما قلنا « حديث حسن » فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا، فقد صرح بأنه أراد حسن الإسناد فانتفى أن يريد حسن اللفظ.

٢- أن وجود الصفة العليا لا ينافس وجود الصفة الدنيا فكل صحيح حسن وليس كل حسن صحيح.

٣- أن الجمع بين الصحة والحسن درجة متوسطة بين الصحيح والحسن .

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ١٩.

٤- أن ذلك يرجع إلى اختلاف علماء الجرح والتعديل فى الحكم على الراوي فبعضهم يرى أنه من رجال الصحيح وبعضهم يرى أنه من رجال الحسن.

قال الحافظ ابن حجر: إن ذلك يرجع إلى اختلاف النقاد فى رواية، فيرى المجتهد منهم بعضهم يقول فيه صدوق، وبعضهم يقول ثقة، ولا يترجح عنده قول واحد منهما أو يترجح، ولكنه يريد أن يشير إلى كلام الناس فيه، فيقول ذلك، وكأنه قال: حسن عند قوم صحيح عند قوم.

فالجواب أن الترمذي لم يعرف الحسن مطلقاً وإنما عرف بنوع خاص منه وقع فى كتابه وهو ما يقول فيه (حسن) من غير صفة أخرى. وذلك أنه يقول فى بعض الأحاديث (حسن) وفى بعضها (صحيح) وفي بعضها (غريب) وفي بعضها (حسن صحيح) وفى بعضها (حسن غريب) وفس بعضها صحيح غريب وفى بعضها (حسن صحيح غريب) وتعريفه إنما وقع على الأول فقط وعبارته ترشد إلى ذلك حيث قال في آخر كتابه: وما قلنا في كتابنا حديث (حسن) فإنما أردنا به: حسن إسناده عندنا إذ كل حديث يروى لا يكون راوية متهما بكذب ويروى من غير وجه نحو ذلك ولا يكون شاذا فهو عندنا حديث حسن فعرف بهذا أنه إنما عرف الذي يقول فيه حسن فقط أما ما يقول فيه حسن صحيح أو حسن غريب أو حسن صحيح غريب فلم يعرج على تعريفه كما لم يعرج على تعريف ما يقول فيه (صحيح) فقط أو (غريب) فقط وكأنه ترك ذلك استغناء لشهرته عند أهل الفن واقتصر على تعريف ما يقول فيه كتابه (حسن فقط) إما لغموضه وإما لأنه اصطلاح جديد لذلك قيده بقوله عندنا ولم ينسبه إلى أهل الحديث كما فعل الخطابي وبهذا التقرير يندفع كثير من الإيرادات التى طال البحث فيها [١].

تقسيم البغوي أحاديث المصابيح:

درج الإمام البغوي فى كتابه « المصابيح » [٢] على اصطلاح خاص له، وهو أنه يرمز إلى الأحاديث التي في الصحيحين أو أحدهما بقوله « صحيح » وإلى الأحاديث التي في السنن الأربعة بقوله « حسن » وهو اصطلاح لا يستقيم

(١) شرح نخبة الفكر ص ١٢، كتاب العلل للإمام الترمذي في آخر سننه ٧٥٨/٥.
(٢) تدريب الراوي ١٦٤/١ – ١٦٥.

مع الاصطلاح العام لدي المحدثين لأن في السنن الأربعة الصحيح والحسن والضعيف والمنكر، لذلك نبه ابن الصلاح والنووي على ذك فينبغي على قارئ كتب البغوي في مشكاة المصابيح، وفي شرح السنة أن يكون على علم من اصطلاح البغوي الخاص به في مؤلفاته.

أقسام الحديث الحسن:

الحديث الحسن قسمان: حسن لذاته، وحسن لغيره

فالحسن لذاته: هو ما سبق بيانه، بأنه ما اتصل سنده بنقل عدل خف ضبطه غير شاذ ولا معلل، فالحسن في الحديث ذاتياً لا لأمر خارج عنه. الحسن لغيره: إذا كان الحديث فى ذاته ضعيفاً، وكان ضعفه يقبل أن يرتفع بطريق آخر إلى مستوي الحسن، فإن حسنه لا يكون لذاته وإنما يكون لغيره.

الحسن لغيره

تعريفه:

هو الضعيف إذا تعددت طرقه، ولم يكن سبب ضعفه فسق الراوي أو كذبه.

فالحسن لغيره فى أصله حديث ضعيف غير أنه توبع فجاء من طريق آخر أوب بإسناد آخر فجبر ما فيه من ضعف وأرتقى من الضعيف إلى الحين لغيره.

وسمى حسناً لغيره لأن حسنه لم ينشأ من ذاته وإنما آتاه من أمر خارجي وهو المتابع أو العاضد والحسن لغيره من المقبول الذي يحتج به.

قال الحافظ ابن حجر: ومتى توبع السيئ الحفظ بمعتبر كأن يكون فوقه أو مثله لا دونه وكذا المختلط الذي لم يتميز والمستور والإسناد المرسل وكذا المدلس إذا لم يعرف المحذوف منه صار حديثهم حسناً لا لذاته بل وصفه بذلك بإعتبار المجموع من المتابع والمتابع لأن مع كل واحد منهم احتمال كون روايته صوابا أو غير صواب.

فإذا جاءت من المعتبرين رواية موافقة لأحدهم رجح أحد الجانبين من الاحتمالين المذكورين ودل ذلك على أن الحديث محفوظ فارتقى من درجة التوقف

إلى درجة القبول ومع ارتقائه إلى درجة القبول فهو منحط عن رتبة الحسن لذاته وربما توقف بعضهم عن إطلاق اسم الحسن علهي [١].

قال السيوطى [٢]: إذا روى الحديث من وجوه ضعيفة لا يلزم أن يحصل من مجموعها أنه حسن بل ما كان ضعفه لضعف حفظ راويه الصدوق الأمين زال بمجيئه من وجه آخر وعرفنا بذلك أنه قد حفظه ولم يختل فيه ضبطه وصار الحديث (حسناً) بذلك.

مثال ذلك:

ما رواه الترمذي وحسنه من طريق شعبة عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه أن امرأة من بني فزارة تزوجت على نعلين فقال رسول الله ﷺ: أرضيت من نفسك وما لك بنعلين ؟ قالت: نعم، فأجازة [٣].

قال الترمذي: « وفي الباب عن عمر وأبي هريرة وعائشة وأبي حدرد فعاصم ضعيف السوء حفظه، وقد حسن له الترمذي هذا الحديث لمجيئه من غير وجه.

وكذا إذا كان ضعفها لإرسال أو تدليس أو جهالة رجال، كما زاده شيخ الإسلام ابن حجر زال بمجيئه من وجه آخر وكان دون الحسن لذاته.

مثال ما كان ضعفه بسبب التدليس ثم توبع – ما رواه الترمذي وحسنه من طريق هشيم عن يزيد ابن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن البراء بن عازب قال: قال رسول الله ﷺ: « حق على المسلمين أن يغتسلوا يوم الجمعة، وليمس أحدهم من طيب أهله فإن لم يجد فالماء له طيب » [٤] فهشيم موصوف

(١) شرح نخبة الفكر ص ٢٥: ٢٦.

(٢) تدريب الراوي ١/١٦٤.

(٣) أخرجه الترمذي فى سننه: كتاب النكاح: باب ما جاء في مهور النساء ٣/٤١١ ٤١٢ وقال أبو عيسى حديث عامر بن ربيعة حديث حسن صحيح. وابن ماجه فى سننه: كتاب النكاح: باب الصدق حديث رقم ١١٨٨.

(٤) أخرجه الترمذي فى سننه: كتاب الجمعة: باب ما جاء فى السواك والطيب يوم الجمعة وقال أبو عيسى حديث البراء حديث حسن.

بالتدليس، لكن لما تابعه أبو يحيي التميمي عند الترمذي وكان للمتن شواهد من حديث أبي سعيد الخدري، وغيره حسنه [1].

- الحديث الضعيف الذي لا ينجبر ولا يتقوى بمجيئه من طريق آخر:

١- إذا كان الحديث فى إسناده كذاب ثبت عليه الكذب فى حديث رسول الله ﷺ – أو متهم بالكذب لم يثبت عليه الكذب فى حديث رسول الله ﷺ غير أنه جرب عليه الكذب فى حديث الناس.

٢- أو كان الحديث شاذا كأن يروى المقبول حديثا يخالف رواية من هو أوثق منه سواء كان ذلك بالحفظ أو بالعدد ولم يمكن الجمع بين الروايتين بوجه من وجوه الجمع.

٣- أو كان الحديث شديد الضعف لسبب آخر كأن يكون فى إسناده راو فحش غلطه أو كثرت غفلته أو ظهر فسقه.

فإن هذه الأنواع من الضعيف لا تنجبر ولا تتقوى أبد بمجيئها من طريق آخر إذا كان هذا الطريق الآخر مثله فى شدة الضعف.

قال ابن الصلاح: لعل الباحث الفهم يقول: أنا نجد أحاديث محكوماً بضعفها مع كونها قد رويت بأسانيد كثيرة من وجوه عديدة مثل حديث « الأذنان من الرأس» [2] ونحوه فهلا جعلتم ذلك وأمثاله من نوع الحسن لأن بعض ذلك عضد بعضاً كما قلتم فى نوع الحسن. وجواب ذلك أنه ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه بل ذلك يتفاوت. فمنه ضعف يزيله ذلك بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ راوية مع كونه من أهل الصدق والديانة.

---

(١) تدريب الراوي ١/١٧٦ – ١٧٧.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص١٧ والحديث أخرجه أبو داود فى سننه: كتاب الطهارة: باب صفة وضوء النبى ﷺ ٣٣١ح رقم ١٣٤، والترمذى في سننه: أبواب الطهارة: باب ما جاء أن الأذنين من الرأس ١/٥٣ح رقم ٣٧ وقال أبو عيسى ها حديث حسن ليس إسناده بذاك القائم والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبى ﷺ ومن بعدهم: أن الأذنين من الرأس وبه يقول سفيان الثورى وابن المبارك والشافعى وأحمد وإسحاق، وابن ماجه فى سننه برقم ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، وأحمد بن حنبل فى مسنده ٥/٢٥٨، ٢٦٤، ١٦٨.

فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما قد حفظه ولم يختل فيه ضبطه له. وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك كما في المرسل الذي يرسله أمام حافظ إذ فيه ضعف قليل يزول برواية من وجه آخر.

ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهماً بالكذب أو كون الحديث شاذا، وهذه جملة تفاصيلها تدرك بالمباشرة والبحث.

قال السخاوي: إذا كان ضعف الحديث لكذب راويه أو شذوذ في روايته بأن خالف من هو أحفظ أو أكثر أو قوى الضعف بغيرهما مما يقتضي الرد فلم يجبر الضعيف بواحد من هذه الأسباب ولو كثرت طرقه كحديث « من حفظ على أمتي أربعين حديثاً».

فقد نقل النووي اتفاق الحفاظ على ضعفه مع كثرة طرقه ولكن بكثرة طرقه القاصرة عن درجة الاعتبار بحيث لا يجبر بعضها ببعض يرتقى عن مرتبة المردود المنكر الذي لا يجوز العمل به بحال إلى رتبة الضعيف الذي يجوز العمل به فى الفضائل [1].

قال السيوطي: وأما الضعيف لفسق الراوي أو كذبه (فلا يؤثر فيه موافقة غيره) له إذا كان الآخر مثله، لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر، نعم يرتقي بمجموع طرقه عن كونه منكراً أو لا أصل له، صرح به شيخ الإسلام، قال بل ربما كثرت الطرق حتى أوصلته إلى درجة المستور السيئ الحفظ بحيث إذا وجد له طريق آخر فيه ضعف قريب محتمل ارتقى بمجموع ذلك إلى درجة الحسن[2].

بيان ألقاب للحديث تشمل « الصحيح والحسن » وهي الجيد والقوى والصالح والمعروف والمحفوظ والمجود والثابت والمقبول.

(١) فتح المغيث للعراقي ١/٤١– ٤٣، فتح المغيث للسخاوي ١/٧١.

(٢) تدريب الراوي ١/١٧٧.

فأما الجيد فقال شيخ الإسلام [1] فى الكلام على اصح الأسانيد لما حكى ابن الصلاح عن أحمد بن حنبل أن أصحها الزهري عن سالم عن أبيه: عبارة أحمد أجود الأسانيد، كذا أخرجه الحاكم.

قال: هذا يدل على أن ابن الصلاح يرى التسوية بين الجيد والصحيح، ولذا قال البلقيني بعد أن نقل ذلك: من ذلك يعلم أن الجودة يعبر بها عن الصحة، وفي جامع الترمذي في الطب: هذا حديث جيد حسن، وكذا قال غيره لا مغايرة بين جيد وصحيح عندهم، إلا أن الجهبذ منهم لا يعدل عن صحيح إلى جيد إلا لنكتة، كأن يرتقي الحديث عنده عن الحسن لذاته ويتردد فى بلوغه الصحيح، فالوصف به أنزل رتبة من الوصف بصحيح وكذا القوى [2].

قال العلامة القاسمى: هذه الألفاظ المستعملة عند أهل الحديث فى الخبر المقبول، والفرق بينهما أن الجودة قد يعبر بها عن الصحة، فيتساوى حينئذ الجيد والصحيح، إلا أن المحقق منه لا يعدل عن الصحيح إلى جيد إلا لنكته كأن يرتقى عنده عن الحسن لذاته ويتردد فى بلوغه الصحيح، فالوصف به أنزل رتبة من الوصف بصحيح وكذا القوى وأما الصالح فيشمل الصحيح والحسن لصلاحيتهما للاحتجاج، ويستعمل أيضا فى ضعيف يصلح لاعتبار وأما المعروف، فهو فى مقابل المنكر، والمحفوظ مقابل الشاذ، والمجود والثابت فيشملان الصحيح والحسن [3].

وأما الصالح فيستعمله المحدثون فى الصحيح والحسن، وذلك لصلاحيتهما للاحتجاج كما يستعمل هذا الوصف أيضا فى الضعيف الذي يصلح للاعتبار.

وأما « المعروف »: فهو مقابل المنكر.

و « المحفوظ »: هو ما قابل الشاذ.

---

(١) الموضع السابق.

(٢) تدريب الراوي ١/١٧٨.

(٣) قواعد التحديث ص ١١١.

« المقبول » وهو ما عرفه الحافظ ابن حجر، بأنه الذي يجب العمل به عند الجمهور أو هو ما ترجح صدقه على كذبه بحيث يصلح للاحتجاج به والعمل بموجبه.

ومن الألفاظ أيضا « المشبه »: وهو يطلق على الحسن وما يقاربه، فهو بالنسبة إليه كنسبة الجيد إلى الصحيح [1].

هذه هي بعض الألفاظ التي اصطلح عليها العلماء روعي فيها وصف الحديث بصفة تدل على كونه مقبولاً صالحاً للاحتجاج به ن ويتبين من ذلك مدى دقتهم وتحريهم وحذرهم فى الأخذ بحديث رسول الله ﷺ.

مظان الحديث الحسن:

لم يفرد العلماء كتباً خاصة للحديث الحسن كما هو الشأن بالنسبة للصحيح المجرد لكن هناك كتباً يكثر فيها وجود الحديث الحسن من أشهرها:

١- سنن أبى داود للحافظ سليمان بن الأشعث السجستاني ت ٢٧٥ هـ فقد جاء عنه أنه يذكر فى كتابه السنن الحديث الصحيح وما يشبهه ويقاربه وما كان فيه وهن شديد (أي ضعف شديد) بينه وما سكت عنه فهو صالح، كما أنه يذكر فى كل باب أصح ما عرف فيه.

٢- سنن الترمذي للحافظ أبى عيسى محمد بن عيسى بن سورة المعروف بالترمذي ت (٢٧٩ هـ) فهو أصل فى معرفته والترمذي يتعقب الأحاديث بالحكم عليها.

٣- سنن النسائي للحافظ أبى عبد الرحمن أحمد بن شعيب المعروف بالنسائي ت ٣٠٣ هـ.

٤- سنن ابن ماجه للحافظ أبى عبد الله محمد بن يزيد المعروف بابن ماجة القزويني المتوفى سنة ٢٧٥ هـ.

٥- سنن الدار قطني للحافظ أبى الحسن على بن عمر المعروف بالدار قطني المتوفى سنة ٣٨٥ هـ.

٦- سنن الدارمي للحافظ أبى محمد عبد الله بن عبد الرحمن المعروف بالدارمى المتوفى سنة ٢٥٥ هـ.

---

(١) تدريب الراوي ١/١٧٨.

٧- مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني المتوفى ينة ٢٤١هـ.
٨- صحيح ابن خزيمة للحافظ أبى بكر محمد بن خزيمة السلمي النيسابوري المتوفى سنة ٣١١هـ- وأكثر صحيح ابن خزيمة مفقود.
٩- صحيح ابن حبان للحافظ محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي وصحيح ابن حبان يسمي بالتقاسيم والأنواع ت ٣٥٤هـ.
١٠- مستدرك الحاكم للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري المتوفي سنة ٤٠٥هـ.
١١- السنن الكبري للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسن المعروف بالبيهقي المتوفي سنة ٤٥٨هـ.

نماذج للحديث الحسن:

١- روى أبو ذر ومعاذ بن جبل ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: (اتق الله حيثما كنت واتبع السيئة الحسنة تمحها،وخالق الناس بخلق حسن) (١).
٢- روى أبو هريرة ﷺ قال: (مر رجل من أصحاب رسول الله ﷺ بشعب فيه عيينية من ماء عذب، فأعجبته، فقال: لو أعتزلت الناس، فاقمت في هذا الشعب. ولن أفعل حتى استأذن رسول الله ﷺ، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال: لا تفعل، فإن مقام أحدكم فى سبيل الله أفضل من صلاته فى بيته سبعين عاماً، ألا تحبون أن يغفر الله لكم ويدخلكم الجنة ؟ أغزوا فى سبيل الله – من قاتل في سبيل الله فواق ناقة وجبت له الجنة» (٢).

خبر الآحاد المقبول المحتف بالقرائن:

(١) أخرجه الترمذي في سننه برقم ١٩٨٧، والدارمس فس سننه ٣٢٣/٢، وأحمد بن حنبل فى مسنده ١٥٣/٥، ٢٣٦، ١٥٨، ١٧٧، والحاكم في السمتدرك ٥٤/١ والطبراني فى معجمه الصغير ١٩٢/١، وأبو نعيم فى حلية الأولياء ٣٧٦/٤.
(٢) أخرجه الترمذي وقال حديث حسن. والفواق بضم الفاء وفتحها: ما بين الحلبتين لأن الناقة تحلب، ثم تراح حتى تدر، ثم تحلب والمراد فى الحديث والله أعلم: من قاتل قدر فواق ناقة.

وفى ختام أقسام المقبول نتعرض للكلام عن المقبول المحتف بالقرائن والمراد بالمحتف بالقرائن أي الذي أحاط واقترن به من الأمور الزائدة على ما يتطلبه المقبول من الشروط.

وهذه الأمور الزائدة التى تقترن بالخبر المقبول تزيده قوة وتجعل له ميزة على غيره من الأخبار المقبولة الأخرى الخالية عن تلك الأمور الزائدة وترجحه عليها.

أنواعه:

الخبر المحتف بالقرائن أنواع، اشهرها:

أ- ما أخرجه الشيخان فى صحيحهما مما لم يبلغ حد المتواتر. فقد احتف به قرائن منها:

١- جلالتهما فى هذا الشأن.

٢- تقدمهما فى تمييز الصحيح على غيرهما.

٣- تلقي العلماء لكتابيهما بالقبول وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر.

ب- المشهور إذا كانت له طرق متباينة سالمة كلها من ضعف الرواة والعلل.

ج- الخبر المسلسل بالأئمة الحفاظ المتقنين حيث لا يكون غريبا:

كالحديث الذي يرويه الإمام أحمد عن الإمام الشافعي ويرويه الشافعي عن الإمام مالك ويشارك الإمام أحمد غيره في الرواية عن الإمام الشافعي ويشارك الإمام الشافعي كذلك غيره فى الرواية عن الإمام مالك.

حكمه:

هو أرجح من أي خبر مقبول من أخبار الآحاد فلو تعارض المحتف بالقرائن مع غيره من الأخبار المقبولة قدم الخبر المحتف بالقرائن.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، يارب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، لك الحمد أولا وأخرا، وظاهرا وباطنا ولا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم.

واشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، الذى بلغ الرسالة، وأدى الأمانة ونصح الأمة، وجاهد فى الله حق جهاده، وتركنا على المحجة البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك.

اللهم صلى وسلم وبارك على سيدنا محمد وأزواجه أمهات المؤمنين، وذريته وآل بيته، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، إنك حميد مجيد.

وبعد،،،،

فهذا ما يسره الله عز وجل لى فى علم مصطلح الحديث وأسأل الله تعالى أن أكون قد وفقت فيما كتبته فى هذا الشأن كما أسأله تعالى أن يجعله خاصا لوجهه الكريم وأن ينفع به طلبة العلم عامة والمشتغلين بالحديث خاصة أنه سميع مجيب.

المراجع والمصادر

١- القران الكريم.
٢- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم وصفه محمد فؤاد عبد الباقي دار الريان للتراث.
٣- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف على الكتب السنة ومسند الدارمي وموطأ مالك ومسند أحمد بن حنبل تصوير بيروت عن ط. ليدن.
٤- الاستيعاب فى معرفة الأصحاب لابن عبد البر. ط مصطفى البابى الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٥٨هـ.
٥- أسد الغابة فى معرفة الصحابة لابن الأثير، ط. الشعب – القاهرة سنة ١٩٧٠م.
٦- الإصابة فى تمييز الصحابة لابن حجر، ط مصطفى الحلبى القاهرة ١٣٥٨هـ.
٧- التقريب للنووي مع شرحة التدريب تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف.
٨- الاعتبار فى الناسخ والمنسوخ من الآثار للحازمى تحقيق محمد أحمد.
٩- التبصرة والتذكرة للعراقي.
١٠- التقييد والإيضاح للحفاظ العراقي. بذيل علوم الحديث. الطبعة الأولى – القاهرة – سنة ١٣٨٩هـ.
١١- التمهيد لابن عبد البر.
١٢- التلخيص الحبير لابن حجر، ط شركة الطباعة الفنية القاهرة سنة ١٣٨٤ هـ.
١٣- الثقات لابن حبان، ط دائرة المعارف العثمانية – الهند.
١٤- الطبقات الكبرى لابن سعد، تصوير دار صادر – بيروت سنة ١٣٧٦هـ.
١٥- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر. ط صبيح.
١٦- الجامع الصحيح (سنن الترمذى) لابى عيسى الترمذى، تحقيق وتعليق إبراهيم عطوة عوض، شركة كطبعة ومكتبة مصطفى اليابى الحلبى وأولاده بمصر.
١٧- الجامع الصحيح للبخارى مع شرحه فتح الباري، ط السلفية – القاهرة سنة ١٣٨٠هـ.
١٨- الجامع لخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادى تحقيق الدكتور محمود الطحان.
١٩- الجرح والتعديل لابن أبى حاتم. ط الهند.

٢٠- الحديث والمحدثون د. محمد أبو زهرة.
٢١- الرسالة المستطرفة لمحمد بن جعفر الكتانى. ط بيروت.
٢٢- الرسالة للإمام الشافعى. تحقيق الشيخ شاكر. ط الحلبى.
٢٣- السنن الكبري للبيهقى. ط.دار الفكر.
٢٤- السنة ومكانتها فى التشريع الأسلامى – نشر دار العروبة بمصر الطبعة الأولى.
٢٥- السنن لأبى داود سليمان الأشعب السجستانى، مراجعة وظبط وتعليق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
٢٦- السنن للنسائي لاحمد بن شعيب النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي.دار الفكر للطباعة والنشر – بيروت – لبنان.
٢٧- السنن لابن ماجة، محمد بن يزيد القزوينى – تحقيق وترقيم وتعليق محمد فؤاد عبد الباقى – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
٢٨- السنن للدارمي. تأليف الحافظ الحجة الإمام الكبير شيخ الإسلام أبو محمد ابن عبد الرحمن المولود سنة ١٨١هـ، والمتوفي سنة ٢٥٥هـ – ط دار الفكر – بيروت.
٢٩- الكفاية فى علم الرواية للخطيب البغدادى. ط دار السعادة.
٣٠- المستدرك على الصحيحين للإمام أبى عبد الله محمد عبد الله المعروف بالحاكم النيسابوري، الناشر مكتبة ومطابع دار الفكر – بيروت.
٣١- المجموع شرح المهذب للإمام النووى.
٣٢- المنهج الحديث فى علوم الحديث للدكتور محمد السماحى. ط دار الأنوار بمصر.
٣٣- المنهل اللطيف فى أصول الحديث الشريف للدكتور محمد بن علوي المالكي.
٣٤- الموازنة بين الصحيحين للأستاذ نور الدين عتر.
٣٥- الموطأ لإمام الأئمة وعالم المدينة مالك بن أنس. دار أصاء الكتب العربية عيسى الباب الحلبى وشركاؤه.
٣٦- النخبة النيهانية شرح المنطومة البيقونية ط. صبيح.
٣٧- تدريب الراوي للسيوطى. تحقيق د. عبد الوهاب عبد اللطيف – ط دار الكتب الحديثة.
٣٨- تذكرة الحفاظ للذهبى. ط الهند.
٣٩- ترتيب المدارك للقاضى عياض اليحصبي.

٤٠- توجيه النظر إلى أصول الأثر للشيخ طاهر الجزائرى ط الجمالية.
٤١- شرح الفية العراقي. له – طبع المغرب.
٤٢- شرح الزرقانى على موطامالك.
٤٣- صحيح مسلم للإمام أبى الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٦ – ٢٦١هـ) تحقيق وطبع وترقيم وتعليق خادم الكتاب والسنة محمد فؤاد عبد الباقى – دار إحياء الكتب العربية، عيسى اليابى الحلبى.
٤٤- ضوء القمر على نخبة الفكر للشيخ محمد على أحمدين.
٤٥- علوم الحديث لابن الصلاح تحقيق نور الدين عتر، نشر المكتبة العلمية – ط الأصيل بحلب.
٤٦- علوم الحديث ومصطلحة للدكتور صبحى الصالح.
٤٧- فتح المغيث للسخاوي، ط بمصر – الطبعة الثانية نشر المكتبة الملفية – المدينة المنورة سنة ١٣٨٨هـ.
٤٨- فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي ط. القاهرة ١٩٣٧م.
٤٩- قواعد التحديث للقاسمى. د دار النفائس.
٥٠- لمحات من أصول الحديث، د. محمد أديب صالح، الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ – المكتب الاسلامي.
٥١- لسان العرب لابن منظور ط. دار المعارف.
٥٢- نزهة النظر شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.
٥٣- مسند الإمام أحمد تحقيق الشيخ أحمد شاكر. طبع القاهرة.
٥٤- مفتاح السعادة. لطاش كبري زاده.
٥٥- معرفة علوم الحديث للحاكم ابن عبد الله منشورات المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.
٥٦- نظم المتناثر فى الحديث للشيخ الكتانى – دار الكتب العلمية – بيروت. لبنان.